كتاب ...

هذا كتاب ضوء
قيمت
بشيوه يوز

هذا كتاب ضوء

هذا كتاب ضوء
قيمت
بشيوه يوز
افندي

٥٥
٦٥
٧٥
٨٥
٩٥

٣٧٥

٣٢٥

ولكن رسول الله

وكان الله على كل
شيء قديرا

قال النبي اعظموا اصحابكم فانها على الصراط مطاياكم

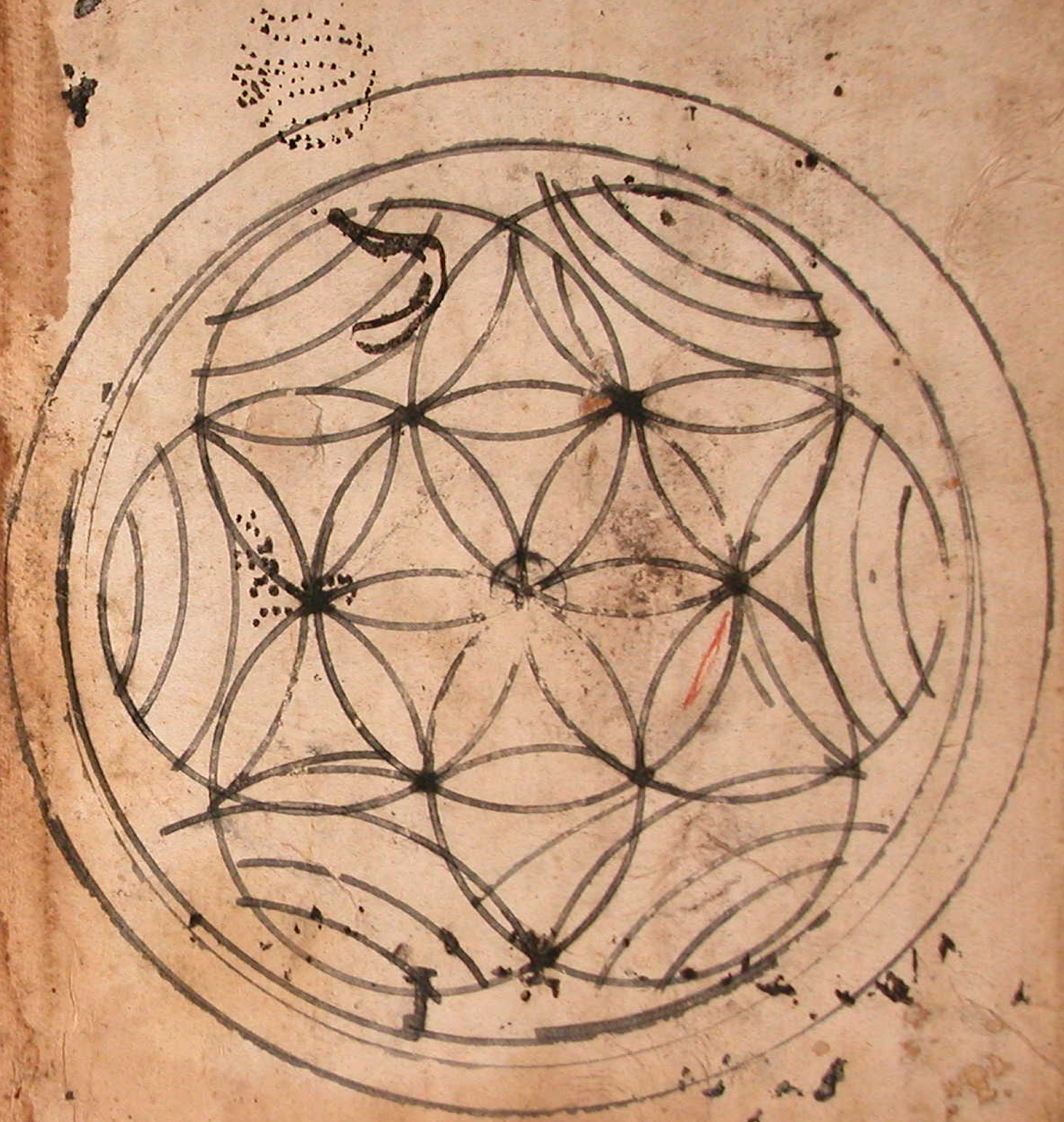

[illegible] اد من حروف اللين واو ساكنة ما قبلها مضموم ودياء ما قبلها مكسورة شرح

الفرق بين المضاف ... [illegible]

الاضافة على ثلثة اقسام لانه ان كان المضاف اليه مباينا
للمضاف وظرفا له فالاضافة بمعنى في كضرب اليوم
وان كان مباينا له ولكن لا يكون ظرفا له فالاضافة بمعنى اللام
وان كان مساويا للمضاف او اعم مطلقا فالاضافة ممتنعة
وان كان اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وان كان اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فبمعنى اللام
على كلا التقديرين حينئذ الاضافة بمعنى اللام
فالاضافة بمعنى من ومثال الثاني فضة خاتمك جزء من فضة
كان المضاف اليه اصلا للمضاف مثال الاول خاتم فضة
بمعنى اللام
واعلم انه لا يلزم اظهار اللام
في كل الاضافة بمعنى اللام بل يكفي فيه اظهارها وهو الاختصاص

وان كان مساويا او اعم مطلقا [illegible]

تعريف الضوء

كتاب الضوء تملؤ سرورا ... ارى فيه لاهل الفضل نورا
كتاب اسمه ضوء ولكن ... معانيه يشابهن البدورا

العلم بلا عمل ... كالطير بلا جناح

26

من كتب من الحروف على ظهر الكتاب
كان فادر [illegible] على مسائله لا اله الا
هو الحي القيوم [illegible]

[illegible]

الفقير حسين افندي

عين عين عين عين عين عين عين عين عين عين عين

هستی شبید جاسوس دیدبان کنز زر مال نقد افتاب چشمه چشم

ومنها ان لا يحصل العلم ويكون نحريرا في العلم الا يكتب هذه الحروف في كتابه
لان الله تعالى جل ذكره جعل لكل شيء مصابيح ومصابيح هذه الحروف ان
يجعل طالب العلم مفتتح افادة على كل شيء كان فيه نقل من شرح المقاصد

صفة المشبهة الالوان والعيوب

اسود اسودان سودٌ سوداءُ سوداوان سودٌ

ابيض ابيضان بيضٌ بيضاءُ بيضاوان بيضٌ

احمر احمران حمرٌ حمراءُ حمراوان حمرٌ

امرد امردان مردٌ مرداءُ مرداوان مردٌ

اجرد اجردان جردٌ جرداءُ جرداوان جردٌ

اصم اصمان صمٌّ صماءُ صماوان صمٌّ

اعمى اعميان عميٌ عمياءُ عمياوان عميٌ

ريان ريانان رواءٌ ريا ريانان رواءٌ

اصفر ابكم اسمر

مَن سوال عن الشخص
أين سوال عن المكان
متى سوال عن الزمان
كم سوال عن العدد
أي سوال عن التعيين
كيف سوال عن حال الوصف
لِمَ سوال عن العلة
ما سوال عن الماهية
هل سوال عن الوجود

نمازڭ فرضى اون ١٢ ايكى ٢ آلتىسى ايچنده و ٦ آلتىسى طشنده

و طشنده اولان ابدستلق ٢ انبابنباك ايكمك ١٣ ايكى

عورت بريلى اورتمك اوج قبلهيه دوره مق دورت نيت

اتلمك بش وقت يالمك التى بو آلتيسى طشنده در

فاعاصفو ١١

صاحب شد اين كتاب
سيد احمد

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım Hacı Mahmud Ef.
Yeni Kayıt No 5978
Eski Kayıt No

الحمد لله

الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وله

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين ان احق
ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ويتوقف على نشره السنة
البادي والحاضر حمد الله تع على نوال آلائه البادية التي اشرقت في
ظلم الدياجير تباشيرها واصباحها واستنارت على صفحات الايام
غررها واوضاحها حمدا يرتبط اضعاف العتيد من سوابقها ويجري
اخلاف المزيد من لواحقها ثم الصلوة على المستقل باعباء الرسالة
المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء المعجز
بفصاحته مصاقع الخطباء غير في وجه كل بليغ تتقاشفه الهادرة وتنفث
في عقد كل منطيق حقائقه النادرة وعلى آله واصحابه مصابيح الظلم
ومجاديح الكرم فان نوع الادب على كثرة شجونه وتشعب

2

وتشعب فنونه نوع عز على الطلبة مرامه واستسعر نزماته يعطش بانف
شامخ من الاباء وينبو بعطف جامح من الاستقصاء على انه في زماننا
مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه واندرست صواه
وانتكثت مرايره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه وتضعضعت
اركانه واشرف على الدروس درسه وانتفى ولم يبق من حزبه
الا قوم يبلج عجفى كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس
ولم يسمر بمكة سامر وقد كنت ايام الحداثة وعنفوان الصبى
قد التف على سواد من طالبيه واحتف بي جم غفير من منتحليه مع
قلة بضاعتي في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون وبعض
الظن اثم ان عندي صبابة من اقداحه او وفورسهم من قداحه
يتبادرون على الاختلاف الي ويتهافتون للاقتباس بين يدي
ويواظبون على الاعتكاف حول مبني ابدا ويتكلون ارائها ولا ابد
كبون كل صعب وذلول في تحصيل نزاهم الى ركوبه ونتر ما يحكيهم

الى محنة غروب هذا وقد الحوا علي بشوافع الاقتراح واسفوا اليّ
بالابرام والالحاح على ان اجمع لهم مجلة في صنف الاعراب مشتملة
على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فكنت اعتذر اليهم بانواع
العلة واعتل عليهم بالاوناد والاجلة واخادعهم عما لوا اليه
الالتماس واواعدهم من يوم الى يوم ضرب اخماس لا سداس
علما مني بأن دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق القربة منه
بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن سؤالهم ولم اجد بدا من تحقيق امالهم
وجهت ركابي شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين مآربهم وكتبت
في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من الفوائد ما ينقع الغلة وضبطت
من الشوارد ما يسيغ الشرق الا ان العوائق عاقتني عن توفيقه وتشذيبه
والرايات ثبطتني عن تنقيحه وتهذيبه ولم انقل السواد ولم انقف
عنه ما واناد وقد سنوا الاتساحه صوارم اقلامهم وسلوا واستعجلوا
قد برهم فاستلوا وطارت الاجزاء فيما بينهم بقوادمها وخوافيها وشاعت

وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها يحرفون الكلم عن مواضعه
ويصحفون في مباديه ومقاطعه فمن متصرف فيه بالزيادة والنقصان
نقضا وهدما ومن مفوق نحوه اسهم القدح والطعن الكلا وذما
جزاهم ستار جاني الجوارح للامتحان وتلك لعمري من خطيات لعمان
ما خطيت بغير الابوس من هذا الغوير ولا جليت لا ابتز نوع الآدم
من كل كبير وصغير ولم ازل احدث نفسي بان اداب ما انشعب
من صدوعه وانفطر واقوم ما انبعج من كعوبه وانأطر وهيهات
قد انهر الفتق واتسع على الراقع الخرق ومن لي بسكر هذا الجاف
اليها براو تظليل لحم بالاثلاث في الهواجر وقد ضيعت اللبن في
الصيف وسبقت قوادح العذل مضارب السيف فتركته بعرة
وطويته على غره وهلم جرا الى ان وردت ماء مدين الفضائل
ووقفت على محط رحال الافاضل حضرة مولاي الشيخ ملجاء الانام
كاشف الاسرار الحقايق منبع اللطائف والدقائق ناشر ادبة

المعقول والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول ممهد القواعد العقلية
مبين الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين
قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاذ الدنيا لا زالت
رباع العلوم بلطايف نكته ماهولة وارحام الحكم بعواطف فكره
موصولة غنيت زهر مناقبه عن وسم التعريف وكبر عن مآثره عن طوق
التلقيب والتوصيف بل الاوصاف تتشرف دون جنابه والالقاب
تتزين وتتحلى به ما ان مدحت محمدا بمقالتي
لكن مدحت مقالتي بمحمد فالحظ الى بلحظ الاعظام والاجلال
ورفرف على جناح الاكرام والاشبال وتواترت الى شوارد
فوايده وتناثرت على فرايد قلايده فكنت اهتدي بانواره
واغترف من بحار بحاره واستشرف الى روايع فقره و
واستطلع طلع لوامع فكره وانشد مفقودي من بدايع حكمه
والتقط منشودي من جوامع كلمه اوابد الا انهن اوانس قلايد

قلايد الا انهن فوايد ولم ازل التقط من لفظها هو الدر المنثور
واللآلي المنثور والسحر الحلال والماء الزلال الى ان اشار الى
ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب وانتخل ما فيه وامتخض
زبدة معانيه والتقط روايع نكته وعيونه واقتنذ من
عيونه مستمرا على وتيرة الايجاز والاختصار صادفا بوجهي عن
الاطالة والاكثار مضرحا عن المحض اللباب معرضا عن التعرض
لما ليس من مسائل الكتاب فتلقيت اشارته بالامتثال
والانقياد واستغرقت في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد
وتصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة على طويلة تلبية لدعوته
ووفدتها الى حضرته لتكتسي من ميامن قبوله سمة الاقبال وتردى
من ملابح نظره برداء العز والجلال والله مع ولي التوفيق
وبتحقيق الامنية حقيق وهو
حسبنا ونعم المعين

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısmı Hacı Mahmud Ef.
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No 5978
HACI MAHMUD EFENDI BEŞİKTAŞ Vakıf Kütüphanesi
T.C. Süleymaniye

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق واما اخرت الفاء الى الخبر كراهة
ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء
لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل اما في الكلام على وجهين
احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف
كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد
اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا في كلام مستانف من غير ان
يتقدمها ومنه ما ياتي في اوائل الكتب بعد من الظروف الزمانية
وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا
لم يحذف المضاف اليه ولم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل
فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها نائبة عن الفعل تعمل

في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت بعد الفراغ من حمد الله
ان انطلق ولا انطلق على معنى اردت ان انطلق بعد الفراغ من حمد الله
لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه
فلم يجز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله
منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول
ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما
اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت
اعملت خارجا لعدم المانع واذا قلت اما زيدا فانا ضارب
لم تعمل في زيد الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به واذا قلت
اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا ابا العباس
المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب وجعل لاما خاصية في تجويز
التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتاخرين عن سيبويه
هكذا ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بعد فاني

الحمد لله تعالى بقصد هذا المذهب فان بادي منصوب على الحال
من الضمير المستكن في الحمد والعامل هو معنى الحمد فقد عمل مع وقوعه
في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال قائما لانها
لا تعمل الا في الظروف وفاقا ولاعمال لمظه مانع اخر وهو وقوعه
في صلة ان وشيء تعالى في حيزها لا يتقدمها **قوله** جاعل النحو في الكلام
كالملح في الطعام وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح
باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام
صلح والا فسد وكذا النحو ان استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهم المراد واذا
لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع
به وجاعل النحو رفع على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا
له لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى معموله
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف
والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل
منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد
قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة
في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة اسم الفاعل انما تكون
غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون في حكم
الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده
امس او زمان مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة
حقيقة والمعنى هنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في
الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث وقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن
بصدده لان اسم الفاعل هنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال
لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافة في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل

مهنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية
للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني فوجب
ان يكون عاملا في الاول وهو اما الكاف وحده في قوله
كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام واذا عمل في الثاني
عمل في الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب
ان يكون عاملا في الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا
مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل مهنا من الجعل
بمعنى الخلق مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب
المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيتأتى لك جعل اضافته
محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا لكن التزامه يكاد
يعد تعسفا من جهة المعنى ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح
ولارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف وجه **قوله** مؤيدي الا

7

الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل مهنا قد تعرف
بالاضافة لكونه بمعنى الماضي **قوله** لا زال كاسمه مسعودا هذه
الجملة مع سابقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر لا زال ومسعودا
بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه لا زال مسعودا
قوله لما استظهر اي حفظ وقراء عن ظهر القلب ولما هذه
ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت
اي اردت تلميظه وقت استظهاره والجملة اعني اردت
مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز
مرادي تلميظه او مريدا انا تلميظه واضافة المختصر الى الاقدع يحتمل
ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم
كما في قولهم ذات مرة اي مادة مختصة بهذا الاسم والضمير
المجرور المتصل في تلميظه جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب

المراد من الظرف المستقر ما لم يذكر متعلقه وعلم المستقر حكمه ذلك

اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى يحفظ اباه
ويحتمل ان يعود الى المخبر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى
المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا
انتصاب حفظا على انه تمييز اى احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب
معنى ولفظا اى اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا كقوله تع وفجرنا
الارض عيونا اى فجرنا عيون الارض قوله واتقن ما فيه وما
اسم موصول والجملة الظرفية اعنى فيه صلته لتشتمل مستند حصل او كان
او كان ومن النحو بيان له وانه اعنى من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن فيه
والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعنى فيه كان المعنى اتقن
الذى حصل فيه وهو من النحو وانه اعنى من النحو وان كان حالا
الا انه يغنى غناء التمييز فى رفع الابهام لان من فيه للبيان
فان قلت اى فرق بينه فى رفع الابهام ههنا وبين التمييز

بعده اعنى معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام
الكاين فى الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام
الكاين فى مضمون الجملة اعنى وقوع الاتقان على مفعوله لان الاتقان
الشىء قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون
باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام
وتبين المراد قوله ان المظه اى اطعمه واذيقه والتلمظ تتبع اللسان
بقية الطعام فى الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من زوائده وفيه معنى
ونواله قوله والخبر المدفوع فى الاصل واحد الاخبار ويقال للرجل
العالم بخبر الكلام خبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهرى
فى الصحاح قوله حتى يعلو بطبعه من لفظ الحلو من لفظ ظرف مستقر
منصوب المحل على الحال من فاعل يعلو وهو الاسم الموصول اعنى ما
ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئا مما فى حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاورا التعاور

التداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما
بينهم وانتصابه على التمييز **قوله** كراهة ما فيها من الاشياء و
المعادة انتصاب كراهة على انها المفعول له وهو مصدر مضاف
الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها **قوله** ونغبت
عن كل منها ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه
كما في قوله تع وكلا آتيناه حكما وعلما وما في ما تكرر مصدرية والمستكن
في ضمير كل اي نغبت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان المنفي هو التكرر دون المتكرر **قوله** استقلالا
للمفاد انتصاب استقلالا واستقلالا على انهما مفعول لهما ولا
انتصابهما على الحال بمعنى مستقلا ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد
التكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم
مفعول والمراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من
يستفيد منه واللام للجنس **قوله** فيرتد انتصاب غير علامة

على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجاز مدة بالدال
والذال والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله ادكر و
اذكر وقد حكى البيان آنفا نحو اذ ذكر **قوله** الا ما ندر محل الموصول
هنا اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء اي لم اطو الا
ذكر ما ندر بحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شيء او من مسائلها
ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا
محل ما في قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثناء
او على البدلية من شيء **قوله** وليستغنى بمغانم آثاره اي بغنيم والمغانم
بمعنى الغنائم واضافته الى الآثار من باب خاتم فضة اي مغانم من آثاره
لان الغنائم هي الآثار اي الثمرات الحاصلة منه **قوله** وكسر اي
طويه وجعله مشتملا عليها مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما والعض

الباب الاول في الاصطلاحات النحوية كل لفظة دلت على معنى

قوله مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من النوع

لإحاطة الأفراد والمعرّف موقع التعريف والتعريف إنما يكون للحقيقة

لا للأفراد ثم التعريف مشتمل على قيود أحدها كونها ملفوظاً بها وقد احترز

بها عن الدوال الأربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الإشارة

والعقد والنصب والخط وقد اعترض بأن المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به وأجيب بأن اللفظ يتناول ما كان ملفوظاً به حقيقة

وما كان ملفوظاً به حكماً والمنوي في زيد ضرب وإن لم يكن ملفوظاً به حقيقة

فهو ملفوظ به حكماً بدليل إسناد الفعل إليه وصحة تأكيده والعطف عليه

وغير ذلك من الحامل **القيد الثاني** كونها دالة على معنى وقد احترز به عن

المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظاً وذلك نحو جسق مثلاً

وغير ذلك من الألفاظ التي لا معنى لها ثم إن كل واحد من القيدين أعني اللفظ

والدلالة يشبه أن يكون كل واحد منهما جنساً للكلمة إلى ما يشاركها فيه

وفصلاً لها أيضاً بالنسبة إلى الذي لا يشاركها فيه **القيد الثالث** كون

ذلك المعنى الدالة هي عليه مفرداً وقد احترز به عن مثل الرجل فإنه يدل على

10

على معنيين التعريف والذكورة مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا

ذكره الزمخشري رحمه الله في حواشيه **فإن قلت** أليس قد خرج أمثال هذا

بالإفراد المؤذن به التاء في اللفظة **قلنا** إن مثل الرجل لشدة امتزاج

الألف بالاسم واتصاله به وتخطي العامل إياه إليه قد تنزلا منزلة

لفظة واحدة بحيث يصح إطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج أمثال ذلك

بقوله لفظة فلا بد من التوصل لذكر المفرد احترازاً عنها وعلى هذا حكم سيضرب

وضربت وضربا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة **فإن قلت**

أليس التوصل لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة إذ المعنى المفرد لا يكون

مدلولاً إلا للفظ مفرد **قلنا** إن مثل عبد الله علماً يدل على معنى مفرد مع

أن اللفظ متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل أنهم أعربوا الاسمين

أعني المضاف والمضاف إليه في قولك جاء عبد الله والكلمة الواحدة لا يكون

موجبة بإعرابين ولا شك أنه إذا كان علماً كان معناه متحداً فإذا أفراد المعنى

مع تعدد اللفظ يكون ممكناً فلا يكون التوصل لإفراد المعنى مغنياً عن التوصل

لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظه احترازا عن مثل

عبد الله قوله من قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي

على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التوقيف والتنكير

الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد

لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه

بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة

والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان قلت

اليست النكتة تحصل عن ذكر المؤذ بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في الاسم

الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون

الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مؤدا اي لا

ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ

على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى

مركب غير مؤد فذكر المؤذ احترازا عنه وعن مثله لا سيما وقد ذكرنا

وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظه القيد الرابع كون الدلالة بالوضع

قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة في مثل قولهم مبشوم للمشئوم

وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن مثل اخ

فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على

السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات

ولقائل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان يكون له

دلالة على معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت

على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني

لان قولنا مبشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فيتعين الاول فيكون

كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى

لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا

عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت

الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت

على معنى مفرد وأن ذكر الوضع لا بد منه لهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف

وإنما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لأنه وقع خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط

والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك إما يكون

اسما موصولا صلته فعل أو ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل

والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله

أو نكرة موصوفة بأحدهما نحو كل رجل يأتيني فله درهم **قوله** كل لفظة دلت

على معنى من قبيل الثاني فإن قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى

وأنث الضمير المستكن في دلت وإن كان لفظة كل مذكرا اعتبارا للمعنى لأنه

ابتداء أخذ حكم المضاف إليه فدخل الفاء في الخبر إيذانا بأن استحقاق اللفظة

لتسميتها كلمة إنما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما أن استحقاق الرجل

للدرهم إنما هو بسبب الإتيان حتى لو لم يأت لما استحق به قطعا ولو ترك

الفاء لما أفاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب **قوله** وجمعها

كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة

تتناول العشرة فما دونها إلى الثلاثة **قوله** وهي ثلاثة أنواع اسم وفعل

وحرف ووجه الانحصار أن يقال كل كلمة إما أن تكون دالة على اقتران

الحدث بأحد الأزمنة الثلاثة أو لم تكن والأول هو الفعل والثاني إما أن

يكون بحيث يكون له إعراب بوجه ما أو لم يكن والأول هو الاسم والثاني

هو الحرف وقد قالوا كل كلمة إما أن تكون مستقلة بنفسها أو لم تكن

والثاني هو الحرف والأول إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لم تقترن والأول

هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسر المستقل بأنه الذي يتم الجواب به فعلى

هذا يلزمهم أن تعد الأسماء الموصولات من قبيل الحروف لأن الجواب

لا يتم بها **قوله** فالاسم ما جاز أن يحدث عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم

لما علم أن من الأسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالأسماء اللازمة للظرفية أردفه

بقوله أو كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للأسماء اللازمة للظرفية

مثل متى وحيث فإنهما وإن لم يصح الحديث عنهما إلا أنهما في معنى ما يحدث عنه

فإنك إذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس

وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد حتى

والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ارادة

اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه

في الكتاب فما جاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت

قعود عمرو وقد وقع اذا فيهما مبتدأ وخبرا وانشد غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد

اذا راح اصحابي ولست براح قالوا اذا فيها مجرور المحل على البدلية من غد وكذا

اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوايل

القصص وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو قوله تعالى واذ قال ربك واذ قال الله

وغير ذلك واعترض بعضهم على هذا بان اسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى

اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت

ولم تتأت الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال

والجواب انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان

ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادر سادة مسد

مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت

سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه

اسم الفعل قصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق

اسميته وقديما كان يختلج هذا التأويل في صدري حتى ظفرت بنص

من قبل ابي اسحق الزجاج فانه ذكر في امين انه حرف موضوع موضع الاستجابة

كما ان صه موضوع موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه في قولك

السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى

ما يحدث عنه واعلم ان تعريف الاسم بصحة جواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف

ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة للاسم

ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني

صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون

احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية

للتعريف على ان للقائل ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت

والمكان مطلقا فإنه يستفيد الضعف من وراء الأغراض فإن الأسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان إذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل وإلا يلزم كونه مرفوعا مع كونه منصوبا **فإن قلت** إذا كانت في معنى الوقت والمكان مقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناها على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح أن يقال إنها في معناهما **قلنا** فعلى هذا يلزم أن يكون عامة الأفعال أسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه **قوله** كزيد والعلم والجهل إيراد هذه الأمثلة إيذان بأن الاسم ينقسم إلى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وإلى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل **قوله** ومن علاماته اللفظية دخول الألف واللام إنما اختص دخولهما بالاسم لأنهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف يمتنع إلا في الاسم لأن الأفعال والحروف فإنما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف

التعريف وأما قول الشاعر • ويستخرج اليربوع من نافقائه • ومن جحره بالشيحة اليتقصع • فمما لا يعتد به لقلته وندوره والذي شجعه على إدخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع أنه رآهما في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما على هذا المعنى **قوله** وحرف الجر إنما اختص دخول حرف الجر بالاسم لأن حرف الجر إنما دخل على الكلام ليجر الأفعال التي لا تتعدى بأنفسها إلى الأسماء نحو مررت بزيد وأخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظا أو تقديرا وإنما عملت الجر لأنه لما لم يتصور دخولها إلا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون إلا في الاسم وهي الجر **لا يقال** إن الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا إليه لأسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وإن أردت صورة الجر فهو أيضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا **لأنا نقول** إن الإعراب له اعتبارات ثلاثة أن يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وأن يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الإعراب عنه نحو مررت بقاض وأن يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا أي كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك

مررت بمن عرفته واذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع في الفعل

على الوجهين الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين دون

الثالث الا ترى انهم حكموا على مثل يا زيد ومن والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة

مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا

بالحركة المحلية **قوله** والتنوين انما اختص التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلام

اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف

ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت

صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت الآن واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك

لا يتصور الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل اذ كان

كذا وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخل

لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية

الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير ● اقلي اللوم عاذل والعتابن

فقولي ان اصبت لقد اصابن ● فان الاصل عتابا واصابا فحذف حرف

حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية

المقيدة في نحو قول رؤبة ● وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ● مشتبه الاعلام لماع الخفقن

فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقوله

التنوين مختص بالاسم اراد والثلثة الاول دون الاخيرين **قوله** والفعل

ما دخله قد وسوف والسين **اعلم** ان للفعل حدا وعلامات فحده ما ذكره

الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها

دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه موضوع لتقريب الماضي من الحال

نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب

قد يصدق فيمتنع دخوله اذا الا على الماضي او المضارع ومنها دخول

السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال

والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولهما ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج

وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم

نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به

اختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء بعد ومنها اتصال الضماير البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها
لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما
تقول زيد ضرب واما البارزة فلا يتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصال الضمير المرفوع اللزوم
اللغوي دون النحوي وح لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا يرى انك اذا قلت
ضرب وضربا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح النحويين لان
الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة
والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالاسم والحرف
نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فهي تتصل بالحرف نحو انني وانك
وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد لا يقال

لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز
نحو هاتوا مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست
بافعال حقيقة لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضماير مسندة
اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وذاك
وارايتك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا
لانها لو كانت ضماير لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميع هذه الاسماء اليها
بخلاف الفعل فانهم اذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوها فلا شك
ان اسنادها الى ما استكن فيها فكذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن
وانما الحق الواو بها ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد
التاويلات الثلاث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا تكون
الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم

والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما **قوله**

ولە ثلثة امثلة المفتوح الاخر ويسمى الماضى وهو الدال على اقتران حدث

بزمان قبل زمانك وهو مبنى على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو

انه فعل والاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب

اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فالاحرى ان تبنى

ولا تعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل فى البناء السكون فهو

ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه فى مررت برجل قام كما

تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذى لا يشابه

الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة

تامة من غير وجه اعرب والماضى لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن

عدل عن اصل البناء الذى هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارعه

بوجه ما ترك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها

ولثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمة

او ضمة اما السكون فعند الاعلال نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمى

وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما

انقلبتا الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض

الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر

فرارا عن توالى الحركات فيما هو فى حكم كلمة واحدة اعنى الفعل وفاعله

اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجىء واما الضم فمع واو الضمير نحو

ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا **قوله** والثانى

ما يتعاقب على اوله الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد على اول

المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضى والمضارع وكان الفعل اما

صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغائب او عن الحاضر

طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سننهم

فى طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين

لكثرة دورها فى الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها اعنى

الحركات فعمدوا الى الالف فى كونها لينا لابتدائها واختصوها
بالمتكلم لموافقتها اول انا ولانها فى الاصل اخف فاستوثر المتكلم اى اختير
بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضى الى الاستبشاع
لان الفاء ربما يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو
العاطفة لادّى الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا
عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
وجعلوها للخطاب والتانيث لكونها علما للمخاطب والتانيث فى الماضى
ولم يمكن الفرق بينهما باسكانها فى احد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف
الماضى ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبنى للفاعل بالفعل المبنى
للمفعول ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف
المضارعة فيقول نِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا
يمنع من زيادتها اولا فادوها وتعينت للغائب اعنى غير المتكلم و
المخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا تزاد فى اول الفعل فوجدوا

فوجدوا الالبق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين فى الماضى
ولانها اقرب الحروف شبها بحروف المد واللين لكونها غنة فى
الخيشوم كما انها مدة فى الحلق **فان قلت** فلم اختصوا صيغة المضارع
بالحاق الزيادة دون الماضى **قلنا** لان الصيغة المزيد عليها
بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعل
الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة للاحق **قوله** ويسمى المضارع
وانما سمى مضارعا لانه يضارع الاسم اى يشابهه وذلك من جهة اللفظ و
المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل فى حركاته وسكناته
نحو يضرب وضارب ويدحرج ومدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع
فيتخصص اعنى انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول
اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع فى امته ثم يختص بواحد
بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم فى كونه صالحا
للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد

احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه
ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع
الى الحال عند الاطلاق نحو زيد يصلي ومصلٍ واما الاستعمال ففي وجهين
احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء
على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه بهذا
النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب
الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما ستبينه في موضعه قوله واذا
ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني اللام في قولك ان زيدا ليفعل
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف جامعت سوف
الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا وفي قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك قلنا ان اللام يفيد التوكيد والحال وفي الآيتين قد
تجرد لمعنى التوكيد ونظره حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه
عوض عن همزة اله مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا

ولذا قطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر
اعلم ان صيغة الامر للمخاطب تؤخذ من المستقبل لتآلفه بين صيغتيهما
الا ان تحذف الزائد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل
ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته على حاله فتقول
من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تحرج حرج ومن تجانب
جانب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه
كاشتقاق افعل من تفعل واما نحو من تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان
الاصل في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر
على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع
الهمزتين في فعل المتكلم نحو أؤكرم وقد حذفوا من الكل اطرادا للباب
على وتيرة الاطراد اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على
السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة

والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين
فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في
افعل لتفعل كقولهم في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي
صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب
التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنة فاجتلبت همزة الوصل
وابتدئ بها واصحابنا ذكروا ان علة وجود الاعراب في الفعل
المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت
العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله
تعالى فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة و
المضارعة محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون

20

فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء لمعنى ليس
بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تنقل فيها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد
حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا ساير الحروف لا يقال ان في
قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء و
هذه كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف
قد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها الى
الاسماء والافعال فلو لا تدل عليها لانه الاستقلال اذ لا يصح
ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا ساير الحروف
فهذا معنى قوله والحرف داة بينهما لا يكون حدثا ولا محدثا عنه **قوله**
واذ قد عرفت ان كلا من اقسام الثلثة يسمى كلمة **فاعلم** ان اذا ائتلف
منها اسمان او فعل واسم وافاد اسميا كلاما وجملة **اعلم** ان الكلام

انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين
ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف
واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال
وانما هي عند انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد
بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال
على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط
ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى المشتق
وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا
على ان زيدا اخوك في تاويل مواخيك وعمرو غلامك في تاويل مملوكك
فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلثة شرايط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا كزيد قائم واقوم والثانية كون ذلك التاليف من الاسمين

من الاسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه
الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعني التوصيف و
غير ذلك كواحد عشرة وغلام زيد والرجل الذاهب وقوله اذا ائتلف
اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلام وقوله اسمان
او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن الاقسام الباقية
المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها م **الكلم** ان الجملة قد يطلق على ما
يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين **قوله** والجمل اربع قد عرفت
ان الكلام والجملة لا يتأتى بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه
اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى
او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان تأتني اكرمك
والاول اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا
او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية كزيد قائم

او قائم زيد والاول اما ان يسند بعد المسند ظرف وما جرى مجراه اولا
والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات الامر
ونحو ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو عندي مال وفي الدار زيد وامامك بكر
فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف
المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني
على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد الفعل لا يخ اما
ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتداء والموصوف والموصول
وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني
يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف هنا نائب
عن الفعل يعمل عمله لا اشتباه وقد اعتضد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد
في داره عمرو وجاءني الذي في الدار اخوه ومررت برجل في يده كتاب
ولقيت زيدا وعليه جبة وشي وافي الدار اخوك وما فيها ابوك
واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده

لا يخ من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في الظرف بعده عند
اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم يحتمل الضمير وهو مع ما تضمنه
من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم
وفي الظرف المقدم ضمير وهو هو واقع خبر اله وعند الكوفيين ارتفاع
الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد لانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول و وافقهم الاخفش منا
في المسئلتين اعني اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا
اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه
بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك يوم الجمعة الخروج
وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض
التقدير ومن اياته رؤيتك وفي كريمة ومن اياته ان تقوم السماء اذ
التقدير قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط
الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتدا وهو الاقرب الى القياس

تخلص ٢

وإذا تخلص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين و
والأخفش وعند البصريين جملة اسمية لأن الجار مع الظرف مع ما
تضمنه من ضمير المبتدأ جملة عندهم لكونه مثنى ولا بالفعل نحو استقر
أو حصل دون اسم الفاعل به لبل وقوعه صلة للموصول نحو الذي
في الدار زيد والصلة لا يكون إلا جملة وعلى كلا المذهبين فالأشبه
بالجملة الظرفية صحيح لأن المجموع أو الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة **قوله**
ولكن منها تقوم مقام المفرد فتكتسي إعرابه محلًا **اعلم** أن الجملة كثيرًا ما تقع
مقام المفرد فتقدر في محلها إعراب المفرد التي هي مقامه وهو المعنى
من قوله فتكتسي إعرابه محلًا وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع
أحدها خبر المبتدأ وذلك زيد ذهب أبوه وزيد أخوه ذاهب وبكر
إن تعطه يشكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند أصحابنا البصرية
مسند ... على ما ذكرنا آنفًا وعند الكوفيين مفرد لأن المقدر فيه
اسم الفاعل عندهم وأنه مع ضميره ليس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها

وثانيها الخبر في باب إنّ نحو إنّ زيدًا ذهب أبوه وبلغني أن عمرًا قد ذهب أخوه
وكأنّ عمرًا غلامه أسد وجاءني زيد ولكنّ عمرًا لم يجئ وليت زيدًا إن تأته يكرمك
ولعل زيدًا في الدار وثالثها الخبر في باب كان وأخواتها نحو كان زيد قد قام أبو
أو أبوه قائم أو إن تعطه يشكرك وأما مثل هذه الجملة منصوبة المحل
على الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدًا قام
أخوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم خبر المبتدأ وخامسها صفة
النكرة نحو مررت برجل يعجبني كرمه أو أبوه كريم أو أبوه الكريم أو إن تزره
يعجبك حسنه أو في حسبه شرف والجملة لا تقع صفة إلا للنكرة لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف تعريفًا وتنكيرًا والجملة نكرة لكونها
خبرًا أنشئ بها كالفعل موصوفًا لا يكون إلا نكرة وسادسها الحال
واعلم أولًا أن الحال لا تستغني صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون حال
ومجيئها فضلة أبدًا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد وما اقتضت الحال
لذلك أن تؤكد وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة

وأما عند كونها مفردة فلدلالة الإعراب لفظا على نسبته وتعلقه بهناك
معنوي لم يفتقر إلى تكلف تعلق آخر ثم إن للحال أصلا وأسلوبا ونهجا في
الاستعمال نحويا أما الأصل فهو أن تكون صفة منتقلة دالة على الحدث
والتجدد اللهم إلا في الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا فلا يخرج بها عن
ذلك إلا بتأويل وأما النهج في الاستعمال فهو أن تستعمل مثبتا لفظا بلا
حرف نفي فلا يجاد بنا جاءني زيد لا راكبا اللهم إلا في الألفاظ العامة
وكلام المولدين بل غير راكب ثم إن الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت
مساق هذا الأصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابط
يجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما إذا انحرفت عن هذا الطريق فإنها تحتاج
إلى ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها تحقيقا وإذا تمهد هذا فنقول
أما الجملة الاسمية فحقها أن تصدر بما يدل على الربط وهي الواو
لإفادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو أصل الحال أعني التجدد والانتقال
لكون الجملة الاسمية في الأمر العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو

نحو جاءني زيد وعلاه معه وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه إلى في ور
جعت عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر
إلى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا إذا كانت منفية نحو لقيت زيدا
ولا مال له بل الواو ههنا لازمة لانحرافها عن أصل الحال وعن نهجها في الاستعمال
جميعا أوجب اللهم إلا أن تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه
وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على أحد الوجوه فههنا لا يسوغ
الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في منع تخلل
الفاصل بينهما كتخلل بين العصا ولحائها وأما الفعلية فلا يخلو فعلها من
أن يكون مضارعا أو ماضيا إذ الأمر لا يتأتى وقوعه هذا الموقع لكونه
طلبا غير ثابت بنفسه فمحال أن يكون ثابتا لغيره فإن كان
مضارعا فلا يخلو من أن يكون مثبتا أو منفيا فإن كان مثبتا فهو وارد على
أصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاء الأمير يقاد والجنائب بين يديه
وإن كان منفيا فقد جاز فيه الأمران لوروده على أصل الحال دون نهجه لكونه منفيا

في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جائني زيد لا يركب ولا يركب وان كان
ماضيا فكذلك يشيع الامران لاكثرهما عن نفيها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة
او مقدرة مثبتا وكذلك من حرف النفي منفيا نحو جائني زيد قد ركب وقد ركب
وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا قولك كنت اسعى
في امر كذا ما كان يقتضي السعي او وما كان يقتضي السعي واما الظرفية فالظاهر
فيها لا بد من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم ظاهر
بعده اما الاول فبغير واو البتة لا ان الظرف في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم
على ما سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جائني زيد على فرس واما الثاني
فيسابغ فيه الواو وتركه نحو جائني زيد وعلى كتفه سيف وعلى كتفه وذلك
لانحاذ بها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية
فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جائني زيد ان تسأل يعطك
الحال بل لو اريد ذلك لجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية

وأما شأنية الفعل فلانها اعتمد
على دوال الحال فصار القدير استغ
واما شانيها الاسمية لكونه
مبتدأ
شرح

دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة وزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والصفة فان الخبرية لعدم استغنائه عن الخبر يفتقر الى نسبة
ما وقع بعده ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة
من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع
بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها فضلا فلم يسوغوا
وقوعها حالا الا بعد ان ابرز وها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة
لهم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها
عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف
والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان
النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله تع ءانذر
تهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني

فلابد فيه من الواو نحو آتيتك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك

الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجزري في مسائل العشرين بان الواو فيهما

للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اهنتني وان لم تهني

وان لم تهني وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا

والجواب ان فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها

معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال فاذا جاز

وقوع الشرطين المتنافيين حالا لخلوهما عن معنى الشرطية فلو في الواحد على

قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل

موقع الحال على ضرب من التأويل منه مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه

صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد

الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق

والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع السبعة

التي ذكرها المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورائها اشياء اخر هي

كالمشعبة عن هذه منها المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا

عمرا اشرف ابوه وابوه شريف وان ثانية تابعة تكرمك او عنده مال ومنها خبر لا

التي لنفي الجنس نحو لا رجل يشرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس

نحو ما زيد ابوه قائم او لا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع

التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كان خبرا للمبتدأ قبل

دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها

الجمل المضاف اليها اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك

وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذا الموضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون

في معنى المفرد بل واقعة في موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان

جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا

ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة

قوله ويكون فيها ضمير عايد الى الاسم الاول الى في اشتراط الضمير

في هذه المواضع لفظا او تقديرا اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة

فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها
عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى نحو
قوله نحو قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا اي فلا يفتقر الى ما يتصل بينهما
وسترى ذلك وعد تبيان هذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع الجمل بهذه
اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام
قوله في هذا الموضع وقد نبهت ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتسخ منه
الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه
المعاني وتوضيحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا ابان الا ترى انك اذا قلت
ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف اتتعجب من حسن زيد ام تنفي الاحسان
عنه ام تستفهم عما هو احسن منه من الاوصاف والاعضاء فاذا نصبت
تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان عنه فاذا
جررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت
معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس والفساد

التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا له فان قلت
هذا ينتقض بالجملة الحالية عن الضمير كقولك لقيتك والجيش قادم وبالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان او القصة كقوله تعالى قل هو الله احد قلنا
كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد
فلا يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا
جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال ولا تقول جاء زيد راكبا
عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة
موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة
موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي
الواقعة موقع المفرد ثم النكتة في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير انها تجري مجرى الظرف
لانعقاد الشبه بينهما الا ترى انك اذا قلت لقيتك والجيش قادم
كان المعنى لقيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الا ما يتعلق به فكذا

وانما جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب
علم احوال الكلم ولا يحس المصير الى الحال الا بعد الفراغ عن الاصل فلهذا
جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد اختلاف آخر باختلاف العوامل
ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من وطرءه في قولك اخذت من ابنك
ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان
الحرف لاحظ لها من الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية
والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر او معتلا فالاول يختلف لفظا في
الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو
من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لا غير
او كان على الالف وذلك نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق
بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا ورحا واعراب المبني محلي

ولا تقديري لكونه فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان
كان ياء تطرف فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذا
الجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها
اثقل الحركات واما الكسرة فلاقتضائها الى اجتماع ثلث كسرات اي على الياء
وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة
وذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان
ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا
ومررت بظبي وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو
جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة و
قلبهم واو دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق قوله
واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب
ولذلك تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة
مواضع احدها الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم واعلم ولا انها

اسماء محذوفة الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل

ابوان فلمّا التبس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا

بين المنسوب وغير المنسوب والحذف بالاول اولى لما فيه من الثقل المعنوي

وهو تضمّن الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما فاذا اضيف

الى غير ياء المتكلم ذال بعض الثقل اذ الاضافة اذا التضمن اذ المتضمن

بنو المضاف اليه وقد صرح به فردّ ما حذف منها لاجل الثقل المعنوي واذا

ردّوا المحذوف فلم يتاتّ لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد ردّ هذا

الواو لاستثقالها عليها ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث

مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نووه

من اعراب التثنية والجمع على حدّهما بالحروف على ما سيجي فاعربوا هذه الستة

من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة للطبايع الى قاعدة

الاعراب بالحروف التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظائر

لان في الآحاد وخصّوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة

فرع الافراد ففيها شبه التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني

ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما

انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو

كما فعلوا في ابنم وامرء ثم اسكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار

ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور لما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد

الكسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه

والثاني انهم نقلوا حركة الواو في الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته

وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها بعد حذف حركته

وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع والقلب حال النصب والقلب

والنقل حال الجر وذكر حديثه في تعليل اعراب هذه الاسماء وجاء وهو

ان الواحد على النصف من المثنى والمجموع على النصف من المضاف ولذلك

الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ممدودة ومنع الضمة

وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم ان
المثنى والمضاف الزايدين عليه بشرط بالحروف الزوايد على الحركات
شرط واختصوا بهذه الستة دون ساير المقتضيات للاضافة او الحذف
الواو اخوانها اطرد ردها الى الاصل في التثنية اعني ابوان واخوان
ولا يقال يدان لان الاصمعي يقول في الواحد يدى ومن العرب من يجعل
هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة وكما بالمضاف مذهب المفرد
فيقول ابو وابا وابه واعلم ان هنوه وهنه لغتان مشهورتان وكذلك
حمو وحم وفوه وفم وفي الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات
الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم يتذن فاني
حماها وجارتها وفي الحديث الا حموها الموت وقولهم وتصبح ظمآن
وفي البحر فمه وفي لحمي اياه وهل ينطق من في فيه ماؤه واصل فم فوه
تحذفوا الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حروف العلة لمشابهتها في خفائها
اياها ولم يبق في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منهما

30

الكسرة ولس واما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتح
لخفتها اولى بالتثنية لكثرتها فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوا النصب
على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع لان
لا يدخل على الفعليتين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لاسيما في التثنية
والجمع المخصوصتين بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل
عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من المناسبة
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما مع المفعولية نحو جاءت زيدا
ومررت بزيد وفي الكناية نحو ضربتك ومررت بك والرابع ان النصب
اما الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم
اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام دلايل الاعراب
ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب

فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص
الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور في زيد
واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين التابعين في الواحد
فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
فاي حاجة تدعو التثنية الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس
معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة
الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست
الحاجة الى زيادة النون بدلا عن لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تعاقب
الاعراب واما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما
فان قلت اليست التثنية قد فصلت عنه باختلاف صيغتها قلت
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
ثمه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين ووجه

اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتح بنون الجمع هو ان اصل
هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لان الساكن لا تكون الا حركته
بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد
وجدناها لا تدخل النوعين من المعربات وهما الاسم
غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية
بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم تضم لثقل الضمة
ووجه اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء
مفتوح ما قبلها فلم تستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة
فيها اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت
تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل الفه كالف المثنى
لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا في اللفظ

منقلبة عن الواو او الياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع
احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه الى وعلى ولدى في
الاضافة كلزومهما الاضافة والاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر
دون المظهر فقيل كلاك في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع او كلاهما
لانه وعليه في الرفع فيحمل كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما كما عليهما
وعليها وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى تتفق ان لا
يدخلان عليه ورد الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يقع
مبتدا وابه فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا
الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كالاسم
واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الا
متزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج
الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد الا اعلاما او اواخر الكلم وانما

وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد وميت وذيل وغيث
ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت
ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا
نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة فقلبوا الالف ياء بخلاف لا يسقط
بالمقصور والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد
اللفظ مثنى المعنى فحمل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة
الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حظهما
وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
والمضمر فرع والمثنى فرع فحمل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي
كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا لا يتغير
ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط ليس حكم العصا فان حكم كلا
خطا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو

قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن

جعلها من اليا وكان القياس ان يكتبها باليا وقيل انها في حال

الرفع يكتب بالالف وفي حال النصب والجر تكتب باليا ولفرقها بين

انما اليا في الحالتين **قوله** ويستوى النصب والجر في خمسة مواضع

فيه الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في

التثنية والجمع المذكر السالم واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا

فيه اطرادا للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم توجد

العلة التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا انظاير لا يحصى عددها واما ما لا ينصرف

فانما استويا فيه لانه لما امتنع الجر بشبهه الفعل على ما سنبين

ذلك كان الفتح اولى الحركات بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما

من التاخي والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فسيجيء من بعد

قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان

اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما

وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن

ان تجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضماير بعدها اوجبت كونها

على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل الضماير حروف الاعراب

لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب

الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها

في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير فزادوا ما فاشبهها

بها وهو النون فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب

فاستوثقوا بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها

وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما

يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين

في فعل المعتل اللام مجرى هذه النون في انهم حذفوها في حال الجزم وان كانت

من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها

مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم

وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم
بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم
ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا
الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وبقيت الالف في النصب
ثابتة في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين
غير مذكورة في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه **قوله**
والاسماء على ضربين لما كان الموجب هو ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف
آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه
لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه **قوله** فالموجب على ضربين
منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة
للعلامة حروف المد واللين ولم يكن زيادتها في الواحد لالتباس الواقع
بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين **قوله**

قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين **اعلم** ان احد
مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة
التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه بموجب الشبه
ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم فقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة
والدليل ان الجر غير مقصود بالمنع ولكنه بشفاعة التنوين انهم
لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو
كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين
ولهذا آثروا مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الآخر
هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم
التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء آثروا الواو على مع
فقالوا منع الجر والتنوين **قوله** وكائن في موضع الجر مفتوحا

هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة
لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني وحقه ان يقال
وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان
النصب ليس يدل فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل
الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول
بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد
لا تدل على ما تدل عليه في رأيت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه
بل هي حركة قامت مقام اخرها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن
فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا
ولو قيل منصوبا لم ذلك في الظاهر اذ هو لم يزل ان يقال وكان في موضع
الجر مفتوحا لا **قوله** والاسباب المانعة من الصرف تسعة **العلم**
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سيجي من بعد وكل واحد من

من هذه التسعة ثان الاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث
فرع التذكير لجنسيه في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة
مرتبة اذ مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة
لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف
لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن
المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياخذون من
غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث
مضارعتهما اياهما على ما سيجي **قوله** متى اجتمع في الاسم سببان من
الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع الصرف
لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع من جهة الاشتقاق
والافادة وهذا الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما السبب
الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد

متماثل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع
فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع
قوله فيه اثنان يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف
وبعدم الانصراف
وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما جمعه حالة التنكير انما منع الصرف
هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر واما التعريف
اما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه
بالاسم واما فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
ههنا زيادتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثم ان مؤنث ما فيه
الالف والنون مخالف للمذكر كسكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه
الف التانيث مخالف لمؤنثه كاحمر وحمراء وان تاء التانيث
لا تجمع مع الالف والنون ههنا كما لا تجمع مع الالفين فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان بفعلى اما اذا كان

فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت
مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه
حيث لم يكن في الكلام حبلى ضم اليه الف بل الكلمة موضوعة عليه جرى
مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه
فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل منزلة سببين
قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في
مثل حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيها كاحد حروف الكلمة
وعلامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في
سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للمد قلبوها همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الف
ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حين قلبت
الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها
ولو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة لكان ياء حطيئة

لو جاز ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو كمحاري على مثال مجاريح
كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير فان قلت اذا كان علامة
التانيث هي الثانية والاولى ليست في شيء من افادة التانيث
فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا
انما عبروا عن شبه الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب العمرين
للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما
منع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه
سبب لا يتصور ان يعتزن به سبب آخر مخالف له من الاسباب الثمانية
وانما يعتزن به ما هو كالتكرار له او تكرره على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته
واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم
وسائر الجموع التي ليست على زنتها واحد مبني عليها والى هذا اشار المص
حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال
ذلك لانهما قد جاء من يفعل سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم

واناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح
لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع عن الجمع مرة
اخرى **قوله** فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة
وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج من مثال اقصى الجموع واشبه الآحاد
نحو كراهية ورفاهية **قوله** فان كان ثاني الحرفين بعد الالف يا
حذف فيهما في الرفع والجر ونونت الاسم وانما نون نحو جوار في الرفع والجر
لانهم حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد وانهم كثيرا ما
حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسر قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع
والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب
سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة
لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج الاسم
عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال سحاب فصرفت واما في المنصوب
فلم يحذف لانك تقول سال الوادِ ومررت بالوادِ ولا تقول قطعت الوادِ

بل نقول قطعت الواو لان الياء تستحق الحركة في حال النصب فيجرى مجرى
الياء في ضارب فيكون جوارى كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
قوله وفي حالة التعريف وانما انصرف الاسم الاعجمى في حالة التنكير
لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا
لكونها مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب
وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمى اذا اخذته العرب في حالة العلمية
كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة النكرة فلانهم
بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمى العرب لانهم اجروا اسماء الا
الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر
الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الف ونون مزيدتان وهو ليس
بفعلان وفعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون
فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو
ليس بوصف كاحمد ويزيد ويشكر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لز

لزوال احد السببين واما لم ينصرف نحو احمد واربع حال وزنه في الاسما
نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا عليها
الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى باضرب
في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر
لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا
عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل واحد منهما استعمالا للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى
عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابى الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة
لذا اذ وليس بمعدول ولو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذا نكر في هذا الباب لم
يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر
معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه
لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان
لازما وليس يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية

تمنع الحذف لتوجب التاء ولاعتبار لزومه حرف الصفات المؤنثة نحو ضاربة
وكريمة ، واما التأنيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء
الكلمة عليها ، وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء
وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى
وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن
التاء مع الالف نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب
فاذا نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن التاء مع الالف فالالف
مبنيان نحو خمسة عشر وسيبي العدد ويجوز في معدي كرب ان يضاف الاول
الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه بناء على ان يجعل كرب
اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث قوله
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر
اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه
وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية

والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد وانما حجة سيبويه فهي انه كان في
اول احواله غير منصرف للوصفية ووزن فلما سمي به زال الوصفية فلما نكر
اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل
وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرف
اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال لان في
الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه
في نحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما
ما فيه الف التأنيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان
ابعد من الصرف واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر
واما فعلان فعلى نحو احمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به
لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير
فاذا نكر لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش لا ينصرف احمر في قوله

بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة السببين واذا كان الامر على
هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل
مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا آخر يجب ان ينصرف
على مذهب ابي الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما
عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه لهند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث و
نوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف والقياس ان يمنع الصرف
الا ان الخفة فيهما قامت مقام احد السببين فصرفت لذلك ومن
يجوزهما على قياس فلا يصرفهما لوجود السببين واللغة الفصيحة
التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
وقال ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع
كماه وجور اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز
فيهما الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما

واما الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك
لتنزل الحركة منزلة حرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف الرابع انهم قالوا
في النسبة الى جمزى جمزي وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حبارى
الا الحذف فقالوا حباري ولم يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة ثم
انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف
رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا
اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراة وان سميت به رجلا
صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا تقوى قوته
فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في
عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم ترد في التصغير والحركة
والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق
والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة فانه
يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف

لان الوقف الرابع لا يمنع الصرف في المذكر الا بعد ان يكون الاسم قد جر
فيه التانيث قبل تسمية المذكر به الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث
لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة المتحركة الاوسط فانه يمنع الصرف
اذا كان اسم امراة لنقصانه عن الثلاثة بدرجتين **قوله** ونحو حذام فيه مذهبان
اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال
وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها
موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما
بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال
هذه مؤنثة بدليل **قول الشاعر** ولانت اشجع من اسامة
اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزلي
وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل
في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه في معنى
انزل ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك يا جماعة كذا دالا

دالا على قصد تكرير الفعل وجعله ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان
في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره قوله
الفيا والمعنى الق الق قال عبد القاهر فلما عدل عن انزلي الى نزال استعمل في الكلام
مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام
وقطام فانهما قد عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر
المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس
دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر
المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في
معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا
بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف
لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية
والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها
استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام

فصدقوها البيت وهو للجيم بن صعب فى امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب

والثالثة فعال التى تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث وهى ايضا مبنية

على الكسر لمشاكلة فعال التى فى معنى الامر ولم يستعمل هذه فعال فى غير النداء

الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع

ولا تجوز فى السعة جاءتنى لكاع الا ان تجعل لكاع علما لامرأة ثم تعدل عنه

هذا قال الامام عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون

الا فيه الا يرى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء مثل

هذا فلهذا اختص بالنداء فى حال السعة قوله واذا اضيف او دخله

الالف واللام انجر بالكسر اعلم ان الجار ما لا ينصرف عند الاضافة

او دخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع فى هذا الباب

هو التنوين ومنع الجر بتبعية التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة

ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير

سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا

لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط

الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما قول من يقول الجر مقصود

بالمنع فالجر ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع

بعض ما لا يكون فى الفعل لا كله فمنع الجر فى بعض الاحوال دون جميعها

لئلا يجرى اعرابه مجرى اعراب الفعل فى توقيه من الجر فى كل حال والوجه

الثانى ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف بعد الجر

خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل فيه فاعيد اليه ما اخذ

منه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا

يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر

والتنوين لانا نقول لان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر

لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تحدث فى معنى الاسم

شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر

جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت

لكان معدودا انه جزء الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم
واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله
والمبني ضربان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب
لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها
ما بني لمناسبة تامة بينه وبين ما لا تمكن له اعني الحرف والفعل ثم ان
الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب وكان له ذلك والاول
هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المبني اللازم بانه الذي
تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجه لفساده طردا وعكسا
لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه
وكذا الصدر من المركب تشبه الحرف والجزء يتضمن معناه ومثل
هذه الاشياء ليس مبنيا بناء لازما واسماء الافعال كهيهات
وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي من المبني اللازم قوله
كاين ومتى وكيف وانما بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او

او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار ام
في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس
فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه
وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام
بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج
اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا كيف فانه يتضمن معنى حرف
الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة
قوله او ما اشبهه كالذي والتي شبه الموصول بالحروف
من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني
اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء
الساكنين واختيرت الفتحة لخفتها قوله والعارض خمسة اشياء
انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى
احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب او الرفع

وأما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الأصل فبني على الكسر إبقاءً على
المدة والياء. وأما المنادى المفرد المعرفة فإنما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع موقعه ألا ترى أنك إذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب إليه
وإنما بني على الحركة لعروض البناء فرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين
ما هو عريق في البناء. وإنما بني على الضم لأنه لا يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الإعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا أحمد ولا على الكسرة لالتباسه
بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاءً بالكسرة نحو يا غلام وإنما لم يبني
المنادى النكرة لأنها لم يقع موقع كاف الخطاب إذ المراد واحد غير معين
كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي ولا المضاف لأن الإضافة تمنع البناء لكون
المضاف إليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علماً للتمكن لا يجتمع مع البناء.
قوله وأما النكرة المفردة مع لا النفي للجنس نحو لا رجل في الدار وإنما بنيت لتضمنها
معنى من الاستغراقية كأنه قيل لا من رجل في الدار وعلى الحركة لعروض البناء
وعلى الفتح لتناسب عمل لا عمل إنّ وهو النصب وأما المركب نحو خمسة

وأما المركب نحو خمسة عشر فإنما بني الصدر منه لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من عجزها
والثاني لتضمنه معنى الحرف إذ الأصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح
لخفة المطلوبة على الخصوص ههنا وأما نحو بعلبك فلا يبنى منه إلا الصدر
حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف وأما ما حذف منه المضاف إليه نحو حيث
من قبل وإنما بني لأن الاسم إذا حذف منه المضاف إليه ونوي فيه كان معنى
الإضافة مقدرة فيه والإضافة معنى من معاني الحروف وإذا أظهرت المضاف
نحو من قبل هذا كان معنى الإضافة مفهوماً من لفظ المضاف إليه فلم يتضمن المضاف
معنى ما وإنما بني على الضم جبراً للمحذوف منه بأقوى الحركات وقيل بني على الضم
لأن النصب والجر قد يدخلان حالة الإضافة نحو قبلَ هذا ومن قبلِه فلم يبن
على الفتح والكسر إبقاءً للمخالفة بين الحركة الإعرابية والبنائية قوله
والمبني اللازم من الأفعال الماضي والأمر بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب
أن الماضي والأمر بغير اللام لا يستحقان الإعراب فبناؤهما لا يكون إلا لازماً
وأما المضارع فقد استحق الإعراب بسبب المضارعة فما بني منه مبني عارضاً

وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بنى تشبيها بالماضي نحو
فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل
في الافعال البناء كما صحح القود تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني
عند طوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو **قوله** واعلم ان هذه الكلمات
منها ما يعمل ويعمل فيه **اعلم** ان هذه الكلمات الثلث تنقسم بحسب العقلية الى
اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال
المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو
ايضا واقع كالحروف العاطفة والاسماء غير المتمكنة الا ما تضمن منها حرف الجزم
او اما ان يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي حرف زيد
والا بر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما
ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله البعض حتى
وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا

لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال انما فيه نون
الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون
وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز
فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا
اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته
اذ ذاك فهذا الذي غر البعض من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من
الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو ط او قاطبة فانه لا يجر
المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو المعمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان
يجزم المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الا اي
فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء
الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني

انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جده وقد نقص او على ما هو ضده وهو
كل وانهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره **قوله** والعامل عندهم
ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم
المتمكن والفعل وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب
وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة **فاعلم**
ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف كما ان علية
او ما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجراها والاضافة ونحوها وهذه
معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل
عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء
التي تعلق بها بسبب حدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم
الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه اوقع خطا من

من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع
اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه في
موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان
النصب اضعف وجوه اعرابه وجزموه حيث وجدوه قد انحط
عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم
او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعته
للاسم مقتضية لاعرابه والمعنى الذي هو به او انحطاطه من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في
تقدير الاسم او شبهه اعني أن واخواته عامل النصب والحرف
الذي يمنعه عن تقدير الاسم او شبهه اعني إن واخواته عامل الجزم
اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر
الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكون
آخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** والعامل ضربان هذا شروع في التخ

قوله لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي عرفت علة
تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فجره
وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم
الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت
علته اي علة الاول اي عرفت ان للاول تاثيرا في الثاني ولعل الاول
اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قوله قدمنا القياسية لاطرادها لاخفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير
المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس
الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي
والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل منها وهو الاصل في
العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على
الحدث والزمان والاسم والحرف لا يعملان بعد تفوتهما به قوله
واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور

مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول
او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون
عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان
عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل
والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد
في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال
على ثبوت معنى للشيء في زمان معين فاذا [illegible]
لمفهوم الفعل في الذهن منع تصور الاسناد ولا بد من ان ينتقل الى المسند اليه
والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا
عن ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو
الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل
لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لانه صفة الفاعل

عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبر ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد
لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان والرجال
ليس بمناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية
بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو **قوله** فان لم يكن مظهرا
فمضمر **اعلم** ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو
ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا
وضربوا وضربن واما مستتر سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم
كالمنوي في زيد ضرب **قوله** ثم ان الفعل على نوعين المتعدي وهو ما يتصل
الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب
متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على
نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول
هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت

قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع
منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما
مشتقا لذات من وقع عليه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم
الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت
برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب
ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب فاشبع بضمة الراء فنشا
منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء واما
نحو مكرم ومعطي فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطي غلامه درهما
كما تقول يكرم ويعطي **قوله** والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على الفعل اعلم
ان نحو كريم ليس بجار على يفعل لان حسن على حسن وكذا شديد وقوي
وضعيف وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر فاجريت مجراها
في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه

فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الا انه ينقص عنه ابدا بمرتبة فان كان متعديا الى مفعول واحد لم يتعد وان تعدى الى اثنين تعدى الى واحد وان تعدى الى ثلثة تعدى الى اثنين فتقول في هذا ضارب زيد عمرا مضروب وفي هذا معلم زيد عمرا قائما زيد معلوم قائما وفي هذا اعلم زيد عمرا فاضلا زيد معلوم عمرا فاضلا

ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه
بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ
الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه
لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدا لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدا
على عدد الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات
وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز
ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن
وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل
موجودا قبل ما انك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل
الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل
وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد
كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي
انك

انك لو قلت زيد حسن ابوه امس او قبيح اليوم لم يجز ثم خلق
كان ليدل على ان الحال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم
الفاعل نحو كان زيد يقوم امس وقائما غلامه ولهذا قالوا
ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا
تقول زيد حسن مرية ابه يستحسن او حسن غدا انقطع قوله
المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان
الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر
عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق
منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل
لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين
حدث وزمان والمصدر يدل على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة
ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد
والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء

مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر
لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل
وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على
اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما
يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه انما الكلام في انه
الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل
اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا فلكل فعل له رفع
ونصب كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول من ان ضرب
لان المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان
يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل عليه

فيه

50

فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت

قوله ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف
على ثلثة اضرب الاول ان يضاف الى الفاعل ويترك
المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل
مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا تحمل المعطوف عليه والصفة
على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا ذا اليه
او من دق القصار الحاذق الثاني ان يضاف الى الفاعل
ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول
القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد وعلى هذا امثلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم
ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه
ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله الرابع ان

يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلادُ والخامس ان يضاف الى المفعول
ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من
دعاء الخير اى من دعائه الخيرَ والمضاف اليه في الوجهين الا
خيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه نحو الفا
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبنى ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز
ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على
العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
ان اتسع فيه فيجرى مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة
المتعدى ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرّفا باللام نحو قوله
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو قليل لم يجئ في
التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندوره **قوله** ويترك

ذكر

ذكر احدهما كما في قوله تع او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما
اطعام مصدر منوّن ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شئ من اسماء الا
جناس يتحمل الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبنى من
هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه
عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا
خبر او على وصف جار مجرى الخبر في اقتضائه ما يسند اليه
فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد اخللت بخلاف المصدر
فانه اسم والاسماء كلها لا يلزمها ان تكون مسندة الى الشئ واما
قوله تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون ثم من قرا سيغلبون
بالبناء للفاعل فالمصدر في غلبهم مضاف الى المفعول القائم
مقام الفاعل اى من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قراه
بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك

وعلى هذا فالوجه ان يقرأ الم غَلَبت الروم بالبناء للفاعل وقد
قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم ومجال الكلام
في الاية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب المملّ قوله والمضاف
كل اسم اضيف اي اسم آخر فان الاول يجرّ الثاني اعلم ان الاسم
غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر
ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل قوله
والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة
المعنوية تعرّف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام
كان شائعا في امته غير مختص لواحد فاذا اضيف تعرّف وصار لواحد
بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ان
المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الا
نقصان كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة
اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة

الا

الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا
في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة
وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه
اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب احترازا
من قولهم ثبت الغدر وقتلى الطف فقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلى في الطف لكن الغالب ان تكون
بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد وبمعنى من نحو خاتم فضة
لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي
نوع هو فاذا اضيف تبيّن والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من
جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لان اللام

مقدرة هنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك
لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه ايضا
فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لم يحذف اذا اظهر اللام اعلم ان النحويين اوردوا
ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها
محذوف حذفا يجري مجرى ان يكون في حكم المذكور او في عداد
المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم
لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا
اياما مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم
هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل
وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلن يتم التضمن

الا ان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا لحدث بابه الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده وارى ان
ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن
لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل
الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان
تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين
واخواته لما كانت معانيها تشتمل على معنى حرف الشرط بنيت
ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هو
المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان
يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف
اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك
محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم ذلك الا هذا التضمن

الا ان يعطى الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا
الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه مثله في كونه
علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن
للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا
يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا. فان قلت
فعلى ما ذكرتم فالمضاف متضمن بمعنى الحرف فهلا بني قلنا ان
الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب
مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها
من خصايص الاسم فلا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم
لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس
مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفرديهما قايمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين
تنزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين

فكذا

فكذا مع ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية
هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى
كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل الى المفعول او
الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد
الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها
بتقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا
نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني
فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال
نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن
حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به واذا ارتفع الضمير
به لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن
اضيفت الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في
هند جايل وشاحها وتانيثها في هند جايلة الوشاح قوله والا

فسافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين
والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة
التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على آخر الكلمة
قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف
انما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة
استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او التخصيص
لان تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه
اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الا
ضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف فلا يفضي هذا
الى تعريف المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط
التنوين لا يجتمع مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان

ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت
مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف
افادت التخفيف من وجهين وهما بسقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقا ل
ان الكناية وان سقطت قد عوض عنها اللام لان اللام لا يوا
في الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا زيدا انما جاز هذا لان
هناك نونا تسقط ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب
الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من
حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى
بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد

اذ لا تقيد بالاضافة حق لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالجنس الوحد
اما نحو الضاربك والضاربيك والضاربه فسابغ لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه
فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل
هذا الضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه
التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربنك
والضاربانك والضاربونك كراهة اجتماع الزيادتين في آخر
الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه بمثابته اجراء للباب على وتيرة الا
طراد فاذا قلت الضاربنا مثلا فانا لا يكون الا ضمير مجرور
هذا ما اختاره الشيخ جار الله العلامة ومثل الامام عبد القاهر
الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في يضربنا قوله الاسم التام انما
ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه وينزع

الابهام

الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم على ما فيه النصب لانه تمام
قد اشبه ما ينصب المفعول من اسمي الفاعلين والمصدر الا ترى
ان راقود ذا في راقود خلا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة بما
فيه من التنوين وهو مبهم متحمل لاجناس المكيلات فينصب خلا
مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب بالتنوين في انها ايضا
يقتضي مفعولا او يهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين وكذلك
منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون
التثنية وهما محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات
فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذا ينصب
لك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهي محتمل من
اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير يمنع كما مثلناه

جرّ درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد
يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول في راقود خلا راقود خلّ وفي منوان سمنا منوا سمن واما
الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول
في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون اسم مبهم موضوع لمضا
عف عشرة وليس بجمع على حدّ مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك
لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة ثلث مرات كما يقع المسلمون
على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون بثلاث مرات عشرة علمنا انه
اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان
موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا
قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا
ملؤه عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء
مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين

بقولهم

بقولهم ما في السماء موضع كف قدر راحة سحابا فيه نظر لان
الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما
الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المقصود بالتمييز هو
الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته
اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة المل في
قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى
الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد
ان يضيفه الى الكف قلنا كذلك المل لا يتم معنى الكيل فيه حتى
يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف
كالزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين
اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام
بالتنوين لان احتمال الاسم التام مشروطا باقتضاء التمييز لابهامه
ولا شك ان المعنى المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع مضافا الى

الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها وبدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف اليه شئ لفظا او تقديرا نحو ما لعلان
كف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع
كف سحابا بـ ضارب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل هو المضاف
لانه المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد
انتصب ههنا من وجهين احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة
وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا
هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول
مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا يرى انه لو ازدحم
عاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما الا انهم
اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا
يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا

للتمييز

للتمييز لابهامه وقد انتفى الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو
الذي غر المص من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز النصب ههنا بالوجهين جعل المص الاقرب عاملا
هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى
واحد فالعمل لاقربهما وجودا الا ان ذلك خبط لظهور بادنى
تامل فيما ذكرنا **قوله** ويقال للثلاثة الاول مقادير فان
قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء
وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم
التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما
فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية ونون
الجمع والاخير للمضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي مقياسا
لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل

بمثل هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف منوان سمنا فقدرت
ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقيده بشيء والتمييز رفع الا
بهام عن المفرد كهذا او عن الجملة اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد
به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد
يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول
لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز يرفع
الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويجيء بعد تمام الكلام نحو طاب
زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب
على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد
ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في
راقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية

السماعية

السماعية وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ
لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الافعال والاسماء ثم قدم
الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بمشابهة الافعال
او الحروف فهي في العمل متاخرة عنها سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في
الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم
من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل
عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا
واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف فيه
بخلاف الناصب فانهم اختلفوا على ان الناصب هو هذا
الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتسهل
والمراد في عمل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة

لا تستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي
الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله

واما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني
الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا
ان وجوهه تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان
نحو خرجت من البصرة اي تريد ان مبدأ الخروج كان من
البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من الاموال اي بعضها
وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال
مبدأ موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة
يؤذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها في الاموال
افادة التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تقدر في
قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت
جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا وغير خارج وقد يكون

للبيان

للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم
وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا
قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب
من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان
وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب
نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة على المنصوب
اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة
لمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسماء الافعال فيكون
حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذا مع انها
مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي
اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه و
لهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها
في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي

او لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد
لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به
حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني
احد بل اثنان واما نحو ما جاءني من رجل مثلا فليست بزائدة
محضة حيث افادت الاستغراق الايرى انك لو قلت
بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصح قولهم ما جاء
رجل بل رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق
وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف صيغة
الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها
ولهذا السر استشهد المص في الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما
جرى مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز
ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم

قوله

قوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة
تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون للمصاحبة نحو قوله تع
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى
الانتهاء لان المعنى لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم وفي
معناها حتى الا انها تغاير فيها من وجوه وهي ان مجرور حتى
اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى
الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قو
لهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان
ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري
ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثم جاز الى نصفها
او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في

الحكم في مسئلة السمكة والجارية قد اكل الراس وبنم الصباح
ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز
ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخره ولم يجز على ما مر وان الى يدخل على المظهر والمضمر جميعا
نحو الى زيد واليه وحتى لا يجوز دخولها على الضماير الا على المظهر
الستعمل فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون عاطفة
ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم
حتى زيد وكذلك النصب والجر فانها تخالف ساير حروف العطف
في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والد
لالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرفي الشيء من غيره
ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ
من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه

طرف له

طرف له وغاية واما الابتداء فنحو قولك خرجت النساء
حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جاز في مسئلة السمكة
الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة
والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها
ماكول واما في فهي للظرف وقيل للوعاء ويقال
للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال
الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه مررت
بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسم بالله فالباء ههنا للقسم وحقيقتها
الالصاق ومعنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف
الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وروما للاختصاص
ورفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله جاز ان يكون

بجر الا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك
نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها
لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربا
ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من
الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها
لتي افادت معنى القسم تنبو عن اختيها بجواز اظهار الفعل
معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه وبالحلف
عن الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني فهو
الاستعطاف للمتمني طلب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها
فرعا لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم
تدخل على المظهر الا على واحد وهو الله ويكون للتعدية نحو
ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت اليست للتعدية في
او جهها الاخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت مع

التعدية

التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المحض
كونها للتعدية قسما مفردا ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم
ويسمى ايضا اداة ووصلة للفعل وتكملة اياه وللمصاحبة
نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها قالوا والفرق بين الباء
ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على
احد الوجهين وفي المرفوع نحو وكفى بالله وزيادتها في
المنصوب اقيس منها في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي
للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك
نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس
فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك للمالك
وان كان الفرس مما لا ملك له وعلى هذا جاري اخ له وابن
له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه

ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير نحو رب رجل يفهم الغيبة وانت تريد ان تقلل ذلك فهذا اصل رب
ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع
المدح وعدا الماثر نحو الا رب يوم لك منهن صالح وانها تشبه
عن سائر حروف الجر باشياء منها انها يصدر بها الكلام فلا
يقال جاء في رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي
من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل
يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام
والشرط بصدر الكلام لانها معان دخلت الجمل لتغيير معناها
فوجب ان يصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت
موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب
اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا الحكم بان الضمير في

ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به معين مثل زيد وعمرو
بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما
في ليتي مثله رجلا لجاز ان يقول ربك رجلا كما جاز لي مثلك
رجلا ومنها ان فعلها الذي تتسلط على الاسم يجيء محذوفا في الا
كثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليها
لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم اد
ركت او لقيت والحال تدل عليه فيحذف كما حذف مع الباء
في بسم الله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المتسلط هي اياه على
الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب متسلطة عليه
لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا لشيء ومنها ان مجرورها يلزم
الصفة اما الجملة اذا كان مظهرا كما مر واما بمفرد نحو رب رجل
جواد قالوا وانما لزم الوصف ليكون عوضا عن الفعل وقيل
انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما

مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون
ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي
لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعده قليل واما
قوله تع ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان ما اخبر
الله به وقدره فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود
الحاصل فهذه احكام رب وقد بقي ههنا سؤال وجواب
لابد من ذكرهما وذلك ان القايل ان يقول انك اذا قلت
رب رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل
وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب ولم
يوجد حرف الجر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها
ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب
انها حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق
الجنس نحو ما رايت من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم تكن

قد اوصلت

فيه اوصلت فعلا الى الاسم الا يرى ان الفعل الذي قبلها ههنا
ولي الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير التعدي وهو
استغراق الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل
الذي قبلها متعديا لقصدك معنى آخر غير التعدي وهو التقليل
وهذا التشبيه اوضح واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفا
وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير فهي ههنا
حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى ما هنا على السطح
لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا
يخلو عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما
الثاني فقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كانت
حرفا لما دخله الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا
حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان
السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحوه اخذت عنه

العلم لان العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى
المجاوزة الا ترى عن انها تدل فى رميت عن القوس على ان
مبدأ الرمى منها قال عبد القاهر كل موضع لم يصلح الا لمعنى
التعدية كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقول اديت الدين
من زيد لان هذا موضع التعدى فقط وان كان موضع لا يجب
ان يكون متمحضا للتعدى جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو قولهم
سقاه عن العيمة اى بعده عنها وجاوزه بحكمها اى الرى وان
شئت قلت من على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا مبنى على من
وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه
عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان فضل
احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه وانما تريد ان فضل
زيد بدا من هذا الموضع واما كونها اسما نحو جلست من عن
يمينه اى من جانبها واما الكاف فهى للتشبيه وتكون حرفا

نحو

نحو قولك الذى كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذى
به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال الذى مثل زيد اخوك
لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا
بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذى
حصل كزيد لا يقال التقدير الذى هو كزيد على حذف شطر الجملة
فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك
قبيح غير متسع فلا يجوز ان يقال جاءنى الذى قائم الا
فى ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذى بالكاف جائزا مستمرا فى
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما فى قوله يضحكن
عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية فى الزمان نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة تريد ان
مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة ثم مذ حرف اوصلت الفعل قبلها
الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اى

السفرت عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع ما
بعدهما وتكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول
المدة نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي
انقطع فيها الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض
الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا الاحسن التنكير بعدهما الا انك
لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك هذا
الا ما كفت الضرورة امره اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون
كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رأيته
منذ يومان كانك قلت امد المدة يومان واول وقته وآخره
يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد و
لو قلت منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على
تأويل ما رأيته منذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا
والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت

دون

67

دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه
ولم يتحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول
اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الرؤية
قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رأيته فيه ثم فارقك
كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان
الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما
ما رأيته والاخرى منذ يومان لان منذ مبتدأ ويومان خبره كان
المعنى ما رأيته وامد ذلك يومان كما تقول ما رأيته وايام
البين طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين نحو
ما رأيته ومنذ يومان كما ساغ ذلك فيما فسرناه به من حيث
ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد
التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم
تقل منذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت

مذ يومان فيدت العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين
بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف
كما في الشرط والجزاء ونحو ذلك وانما قال المصنف ويجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت
كما ذكرنا واذا كان كذلك فليتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رايته مذ يومان فازال المصنف بهذا الوهم وذكر ان الجر
ههنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية
مقدرة بهذا المقدار وانه موازن لهذه المدة مبتداء من اوله
ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان مبداء اول هذه
المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة
ولا تمسحه بها لانك تريد انه كاين بعد لم يبلغ غايته جررت
فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة
اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق

ممتد

ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه
ويدل عليه قول الشاعر حاشى ابي ثوبان ان به ضنا عن
الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب
نحو جاءني القوم حاشى زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا و
عدا فهي للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين
اخرى وما بعدهما مجرور في الاول منصوب في الثاني على المفعولية
والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيد وخلا زيدا اي خلا
بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم يتصرف هذه الافعال
لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير
متصرف فاذا ادخلت ما على عدا وخلا ينتصبان البتة
لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذلك لان النايل الصادق
في مواقعهما وموارد استعمالهما يشهد بما تصدان بها

انها لا تخلو من ان يكون مزيدة او مصدرية مع عدم القابل
بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها
فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم
ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى تجاوزهم زيدا عدوا او
ان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول
الحرف وانما يتصل باخره نحو انما وربما واذا دخلت على
الفعل دخلت اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ما
ينصب المفعول معه على ما ذكر في الهداية الواو بمعنى مع فيمكن
ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه هو الفعل المقدم بواسطة الواو وبعضهم ذلك
انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو عاملا
بنفسه لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا ينصب قولهم كل رجل
وضيعته ولما لم ينصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت

جاز

جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا تعمل
الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل
وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير
فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على
ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل
وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في الهداية لدفع
هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة
اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من
نايم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا
يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة
تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادى
اذا كان مضافا فاذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد
الله فكانك قلت اريد او اعني عبد الله وانما قال ذلك

لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك تقصد منادى
توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى بهذا الخطاب
والنداء من هو فقلت اريد او اعنى عبد الله فتنصب المنادى
بوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا
لازما دائما مع افادته معنى النداء والتنبيه
وتفاديا بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب
الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك
اعنى وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على
الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب
الا انه ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعنى ليدل على
ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان
العمل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون
الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون الى ان

العامل

العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل ويعضده
انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نايب مناب
الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اذ لا سبيل
للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد
واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا و
ميل الشيخ عبد القاهر الى هذا المذهب قوله او مضافا عامله
نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا والمضاف من ثلاثة اوجه
وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلوا من ان تجعل متعلقة
بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به
مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف و
ان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه و

الوجوه الثلثة متحققة فی قولهم یا ضاربا زیدا ویا مضروبا
غلامه ویا حسنا وجه الاخ والاخیران دون الاول
فی قولهم یا ثلثة وثلثین فی اسم رجل لان قولهم یا ثلثة
لیس بعامل فی الثلثین ولکن تخصص به **قوله** او نکرة کقول
الاعمی یا رجلا خذ بیدی رجلا ههنا نکرة لانه لا یقصد به واحدا
بعینه بل کل من یاخذ بیده فهو المنادی **قوله** واما المفرد
المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة الی العلة الموجبة
لبنائه وهی وقوعه موقع کاف الخطاب واما المضاف
فلم یبن لما ذکرنا من ان المضاف الیه بمنزلة التنوین
لمعاقبته ایاه والتنوین علم التمکن فلا یجوز ان
یبنی مع ما هو بمنزلة علم التمکن واما النکرة فلم تبن
لافتقاد علة البناء فیه حیث لم یقع موقع
کاف الخطاب وفی قولک یا زید ویا رجل

ویا رجل اشارة الی ان المنادی المفرد المعرفة علی ضربین احدهما ما کان
معرفة قبل النداء نحو یا زید والثانی ما تعرف بالنداء نحو یا رجل فانه لم یکن
قبل النداء معرفة وانما تعرف من حیث انک اقبلت علی واحد من
الجنس وخصصته بالنداء فجری مجری ان تقول الرجل بلام التعریف قاصدا
واحدا بعینه ثم اختلف اصحابنا فی ان العلم هل یکون باقیا علی علمیته بعد
النداء ام لا فذهب الاکثرون الی انه نکر وجعل جنسا نحو زید من الزیدین
کما تقول رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بین الجنس والا کان جمعا
بین التعریفین وهو ممتنع ویدل علیه امتناع قولهم یا الرجل وذهب
الآخرون الی ان العلمیة باقیة بعد النداء واجتماع التعریفین انما
یمتنع اذا کانا بعلامة لفظیة کحرف النداء واللام ویعضد هذا
المذهب انهم جمعوا بین حرف النداء والاسم الاشارة
نحو یا هذا مع ان اسم الاشارة لا یقبل التنکیر والبحث مستقصی
فی المفتاح **قوله** ولکن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف

ناصبة وقد عرف علة البناء في المفرد المعرفة لم تنصب لفظا لكن حكم على
محله بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليها العوامل ويدل على
كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد
فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره
ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل
وان كان مكسور اللفظ وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع
التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع
في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الاحدث
بالجر وهولاء الفريقين لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه
في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه
كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ثالثا
مثلا كامس يطرح فيه البناء على الكسر فان قلت كيف
جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف

الخطاب

الخطاب فهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها لا توصف
بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر
مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم
باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا
الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل
واياك والاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على حكمه
في كل حال وتمامه يجري في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب
حملا على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف
واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام
بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف
ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث
لان الواو وان تنزلت منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه
على النداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع مع الالف
واللام

ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيدٌ خارجًا ولا
عمرٌو قاعدًا مع امتناع قولهم ليس لا عمرٌو قاعدًا واذا قلت
يا زيدُ وعمرُو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم
المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد ويا عمرو
وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه
حكم المنادى بعينه نحو يا زيدُ زيدُ لكونه في تكرير العامل هذا اذا
كان التوابع مفردةً فان كانت مضافةً فالنصب
لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن
في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون
فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيدُ اخا عمرٍو ويا خالد نفسه
ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله
ويا بشر صاحب عمرٍو **قوله** ويا ايها الرجل مثل يا زيد
الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايًا وان كان منادى
صوتع

صوتع الآن المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء وا باتي ليكون
وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص
بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة بخلاف
يا زيد الظريف لانه ليس بمقصود في النداء وقال صاحب
الكتاب انما صار وصفُه لا يجوز فيه الا الرفع لانك
لا تستطيع ان تقول يا اى ولا يا ايها وتسكت
لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل
وضمة اللام ههنا فيها عوض لانا لا نقدر ان نسميها حركة
الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل
ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك
ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيدكنا قد
سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم
فانهم يسمونها المبني المشبهة بالمعرب ومن حقها

ان تفضل على ضم الحركة فاذاً ينبغي ان يقال انها حركة لها
منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب
اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني
قد اعطي شبهاً من المعرب وان عملنا بمذهب ابي الحسن
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة
حركة اعراب هكذا ذكره في المقتصد عبد القاهر رحمه الله
وانما اقحم حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضاً لاي
عما يستوجبه من الاضافة **قوله** ولا تدخل يا على ما فيه
الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع
دخول حروف النداء الى ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك
في اسم الله لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم
مع انهما عوض عن همزة اله فصارتا كانهما قد تنزلا منزلة البعض
من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة

مع اللام

مع اللام في غير النداء وان كانت عوضاً عن الهمزة الاصلية الا
انها لم تخلع عن معنى التعريف دائماً فوصلوا الهمزة واما في النداء
فقد تجردت للتعويض منخلعاً عنها معنى التعريف لان التعريف
الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت
قوله فان وصفت المضموم بابن اعلم ان الموصوف
به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان حقه ان
يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر
وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك
من كونه ابناً فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف
من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد واذا تنزلا منزلة شيء واحد
اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان الحركة
التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب
لكونه مضافاً وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة

البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون

وذكر بعضهم ان فيه نظرًا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد

ابن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع الا ترى

ان صاحب الكتاب شبه هذا بامرإ وابنم فكما لا شك ان حركة

الهمزة من امرء حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب

ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا

لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عرى

الثاني عن مقارنة الطرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى

مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما

على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادى

دون الابن اى بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوز

الاتباع فيما لم يقع الابن بين العلمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا

رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين و

وانما

وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل لانهم اجازوا الاتباع ههنا

لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي

كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد

امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا

فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء الموصوف

والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان اشد اختصاصا

بموصوفه مما لا يكون اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد

نسبته الى ابيه فاتم ما يكون من النسبة ان يذكر كل واحد

منهما باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا ترى

انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد وهذا يدل على شدة

اتصال الابن واقعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين

من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب

والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا

قوله وان لم يقع بين علمين كان كـ بر الاسماء
المضافة اى كان الابن كـ بر الاوصاف المضافة للمنادى
المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح **قوله** وتلحق
المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة وللتعجب نحو يا للذين للخطب الجليل وقول
عمر رضى الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت
مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم تعكس لان الفتح بالمنادى
اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة الكاف
الخطاب واللام الجارة يفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما
فتحت مع الكاف لان الاصل فى الحروف الواردة على
هجاء واحد ان تبنى على الفتح التى هى اخت السكون فى
الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسر اللام الجارة
فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا
لم يعرف

لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه
مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان
زايلا مع الضمير لاختلاف صيغة المرفوع والمجرور فى قولك
ان زيدا لك وان زيدا لانت ابقيت اللام الى الحركة التى
استحقها فى الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا
لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك
فتناديه وتقول تعالى فانت عجيب الشان لايونك
كل احد **قوله** وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام هذا
جواب عن سوال مقدر يرد على ما ذكره من ان اللام
مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة بكسر اللام
فاجاب بان المنادى متروك كما فى قولهم يا بوس للحرب
والمعنى يا لقوم للبهيتة اى احضروها شاهدوها والبهيتة البهتان
وهذا من امثالهم فى معناه قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة

قوله ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان تنحر البعير وغيره
من غير علة وهذا ايضا حذف من آخر الاسم من غير عارض من اضافة
او اعلال او تجاور ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم
امراة رخيم وهي التي يكون كلامها مرتلا بمحذوف الفضول فيكون
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها تكون لينة الكلام
خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس
رخامة فيسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله
وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير
ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يوذن بالترخيم ان
ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة وله شرايط
احدها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية
ان يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان

والكوفيون

77

والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه
متحركا فيقال بالمسمى بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله
نحو دم ويد وقال اصحابنا ان مثل الاسماء قليلة الاستعمال
بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون
غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء
والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان
المستغيث لا بد من نوع تعلق من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم
وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم ولم يتعرض
المصنف لذكر الشرايط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب
في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه
قبل الحذف من الحركة او السكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه

ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك ساير الاسماء وذلك نحو يا حارو يا
هرق في حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق بالضم كيا زيد و
ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف
وذلك في نحو يا بُرْثُ في المسمى ببُرْثُن ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك
والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زايدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف
الا الاخير نحو يا حارِ في حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان فالاسم
اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف
ايضا الا الاخير نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة
في الياء على لغة من يقول يا حارُ بالضم غير مقدرة باللغة الاخرى وان بقي تحذف
المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور على اللغتين وان كان في آخره زايدتان
في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان **قوله**
الا ما في آخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية انما لم
تشترط

يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما اشترط لان لها
تاثيرا في الحذف واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى
هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زايدة فحذفه اهون
وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف
في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء
منفصلة غير مبني عليها الكلمة **قوله** يا ثُبَ اقبل اقبلي على
اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال
يا ثُبَ اقبل واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلث
واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين
مفقودا وجاز فيه الفتح والضم **قوله** والا في الاستثناء الاستثناء مشتق
من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن غير
المستثنى او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الجزء وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان

شيء بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجته من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل في حكم دخل فيه
هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني
القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه يخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم
يدخل في الحكم فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به
والنص عليه **قوله** والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب اعلم ان المعنى بالموجب ما لم يصدر
باحد الاشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير
الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي
لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى
هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلابد وان يكون المستثنى
ابدا والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد
شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وليشبه خاص بالمفعول

معه

معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما
جعل الواو ثمة عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصوص
من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير
تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان
مقدما فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا
وهي اللغة الحجازية اذ البدل المشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه
وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا
والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت باحد الا زيد والا زيدا
وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب ولكنه يحتمل البدل والاستثناء
والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حمل على الاستثناء لكان الفعل

بل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبلها تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت
الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل
الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط
وكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد فان كان كذلك
فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو
فضلة فلا يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل
في الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل
منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت
زيدا بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان
تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعلا للمجيء
كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام
غير تام لغا عملها الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما
رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع هنا قبل الا مفرغ لما بعدها

والا ههنا

80

والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل
وغيره ولا يجوز هذا الا في النفي لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو قلت
تقوله لم يخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فاذا اردت الاول
كنت قد جعلت الا زائدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد
فان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت
بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا
بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع
وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت
لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله
وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل
على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع
على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب
غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف

الا الضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون

ونحوه فتوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك فزيدا ان مرور

وقع على المخاطب وبرجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر وانك

مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل ونوع من هذا الوجه

خلاف مثل في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة

في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله في اصله

ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد

منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء واعربوه

اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا

الا بمعنى الوصفية واعربوا اعراب ما بعدها اعراب غير حيث كان

حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني

احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت

فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة الحرف ولم يعمل في الاسم الواقع

بعد

بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية التي

للجهات الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني

اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما الهة

مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول حينئذ ان الامر كذلك

لكن جاز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة

قاطعة على التوحيد **قوله** ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير

في انه مستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف في الاصل مكان

وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان

يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت

برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى مكانك

ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف

غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت

وجاءني سواك **قوله** والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى المشبهة بالفعل وانما
سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء
وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف
فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه
اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب
على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم
المنصوب ههنا لازم وثمة جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف
حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم
طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد
عمروا وضرب عمروا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد
من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع
ههنا حصل مخالفة من الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت

فان الخبر

فان الخبر اذا كان ظرفا فالذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا
قلت انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء
منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون به
بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله لما اتوا في الحرب من لا
اخا له ولا يجوز ان يتقدم الظرف على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه
لم تبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله ولم تبلغ ايضا من ضعف الظرف
ان يعمل فيه الحرف مقدما عليه واعلم ان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ
والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء
الحرف الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل
فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف
ولا عمل فيه للحرف نظيره فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه
لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء
ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولانه ح يكون معمولا لعاملين مختلفين

احدهما لفظي والآخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز
لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه **قوله**
انّ وأنّ للتحقيق اذا قلت انّ زيدا قائم فانّ تحقق مضمون الجملة
وتثبت قدمها في الصدق وكذلك اذا قلت بلغني انّ زيدا قائم
بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وانّ المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع
لامه الا اياها نحو انّ زيدا القائم وانّ في الدار لزيدا وانّ زيدا لفي الدار
جالس وكان القياس ان يدخل عليها نحو لانّ زيدا الا انهم كرهوا توالي
الحرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما
بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا يجوز انّ زيدا قائم
لفي الدار لانّ اللام لا يتأخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة انّ
ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا
على المحل نحو انّ زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة
وان لم

وان لم تمض فالنصب ليس الا على ما مر آنفا واما قوله تعالى انّ الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر سيبويه انّ في الآية تقديما
وتأخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا له
والا فاعلموا انّا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كانه قال انّا بغاة وانتم
كذلك وفائدة التقديم في الآية هي الايذان بانّ الصابئين الذين كانوا
ابعد من تحامى الشرك واثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين الا انهم
صبئوا عن الاديان كلها لو آمنوا الصحيح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار
بانّ المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ولو قيل والصابئين بالنصب واياكم لما كان من التقديم والتاخير في
شيء لانّ التقديم والتاخير في المزال دون القار هكذا ذكر في
الكشاف **قوله** وكانّ للتشبيه كانّ مركبة من كاف التشبيه
وانّ اذ الاصل في قولك كانّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد فلما قدم

الكاف فتحت همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على
الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن سمته الاول
انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه الاول
ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه بخلاف قولك ان
زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضى صدره على الاثبات
قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك نحو قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاء وجاءني عمرو لكن
زيدا لم يجئ وقد ينزل التغاير المعنوي بمنزلة تغاير اللفظي فيقال
فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غايب وهي تشارك
ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان معناها لا يغاير
معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون
اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى
يا ليتنا

يا ليتنا نرد وقوله ولعل الساعة قريب ترجى للعباد والفرق بينهما ان
ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت الشباب
يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
الوقوع اذ المحال لا يرجى وقوعه قوله والفرق بين ان وان ان ان
المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة
بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها
تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا يفيد حتى يضم
اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني
انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفايدتها تقول
ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل ان
ما كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول
وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفارد فالواقع فيه المفتوحة
نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق

وسمعت ان زيدا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا
منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق
حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأوا الكلام بان لكان بحيث
لدخول ان عليه نحو ان ان زيدا قايم حق وهذا لا يجوز لاجتماع الحرفين بمعنى
واحد **قوله** ويفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواته وانما فتحت
بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك
جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان
وصلته ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا
فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري وقد
اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد
اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده
لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة
المعطوفة

المعطوفة وهو بمعنى كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لما التبس بها وحصول
الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمروا واخاه
في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل ان عمروا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب
زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان
ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو
كسرتها كان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت
لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا
الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته ولا تحذف
مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا
منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا

وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا انّ في حكم
اللغو وليس كذلك بل غرضهم انّ الحديث والمحدث عنه اذا جري ذكرهما
في صلتها دلّ ذلك على انّ المقصود الاخبار بعلم زيدٍ منطلقٌ واذا
كان كذلك عُلم انّ المراد علمت انطلاقه واقعًا فلم يحتج الى ذكره
واذا قلت علمت انطلاقه لم يدلّ على ذلك اذ لا يكون معه حديث
ولا محدّث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام
في خبرها لانّ علمت يُعلّق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قايم وعلى
ما سيأتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلّقًا وما بعدها من ظانّ
الجمل فتكسر **قوله** وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل
اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف الستة فتعزلها عن العمل وتهيئ
للدخول على القبيلتين نحو انما زيد قايم وانما قام زيد وعلى هذا ساير
الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني انّ انما لقصر الحكم على الشيء
او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قايم تريد انّ زيدًا مقصور على
القيام

القيام وانما يقوم زيد تريد انّ القيام مقصور عليه ومنه قوله تعالى
قل انما انا بشر مثلكم يوحى وقوله تعالى انما ينهيكم الله وللمتقصاء
الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل
عملها عند طروق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل
بالتخفيف فتتهيئ للدخول على القبيلتين الا انّ المكسورة اذا خففت
لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل
فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسبت
واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوّض عما ذهب منها عند دخولها
على الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف
النفي فرقا بينها وبين انِ الناصبة لانها لا تجامع انِ الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك
نحو انْ زيدٌ لقايمٌ وان كان زيدٌ لقايمًا وان علمت زيد لمنطلق و
علمت ان زيد منطلق وعلمت انْ سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج

وان قد خرج وماجائني زيد لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان **قوله**
والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب بما ما ولا المشبهتان
بليس ما ولا تحملان على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة
اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول
على المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها
بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك
ولم يعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا
اظهارا لضعفها في الشبه وانما اختص بالنكرة دون المعرفة لانها
اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك
لا يتصور الا في النكرة فروعي ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس
وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل
على الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها

عند

عند نقض النفي بالا لزوال المشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه
هو النفي وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا
لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم
الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا
غير متصرف فشبهها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما
عن الاصل فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب ان
اظهارا للفرعية وفي باب ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان واخواتها
لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا اوجبوا ايقاع المخالفة
بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم يشبهاه
تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل **قوله**
وللا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس
كله بطريق البدل فاذا ادخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل
في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان

وهذا معنى قوله ويقال لها لنفي الجنس وفي قوله لنفي الجنس نوع من التجوز
لانه لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس الا يرى اذا قلت لا رجل في الدار
انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه
قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان
في الايجاب فهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب
والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له
انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبقت
الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معموله في المضاف
والمضارع له لان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك
ما يضارعه فلا نعيد ههنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء
في هذا الباب انك تقول لا اسلام في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست
حركة الاعراب فتلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة بناء فالنحويون
قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابناء

صدق

بصدق لك ولا اخوات تشب لك فتكسر لان المضاف معرب
وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة
في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتوقف المضاف ولا مساغ لدخول
لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب
زيد الآن او غدا في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين
عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
على انه بالعطف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل دخول لا
ولا عمل لها فيه لوجهين الاول ان لا محذوة بها حذو ان فوجب ان ترفع
الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون
عاملة في طرفيها ووجه الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه
في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدا ولا يعمل فيه لا اذ الخبر
لا يعمل فيه عامل لفظي وجواز لا رجل وامراة كاينان عندنا بالرفع عطفا

على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين
في معمول واحد على ما سبق في انّ واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب هو
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا
لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين
منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله **قوله**
فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله
انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ لانه مبني على
السؤال نحو ان يقال ارجلٌ في الدار ام امرأةٌ فتقول لا رجلٌ في الدار
ولا امرأةٌ ولا لا تعمل هنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه
احدها ان يقال لا حولَ ولا قوةَ الا بالله بفتح الاسمين وتجعل لا
في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني ان يقال لا حولَ ولا
قوةً بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس
والثاني زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ
المنفي

المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حولَ ولا قوةٌ بفتح
الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع ان
يقال لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حولٌ
ولا قوةَ برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورةً الا انه ليس حكما
لان الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة ففي هذا الوجه بمعنى ليس
وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها
وللزيادة عليها مجال **قوله** واما المعرفة المفردة فلا تقع
بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع
وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيدٌ
عندك كما قالوا ما زيدٌ عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر
والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيدٌ عندك ولا عمرو وانما جاز
هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال أزيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد

عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك
كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين
لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة **قوله**
والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل
في نواصب الفعل المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا
وانما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة
بعدها في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال
بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها
في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل
ان الحرف الناصب هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي
مضمرة والاكثرون على خلافه **قوله** ولن لتاكيد النفي في
المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت قلت لن افعل غدا
ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة

وسقطت

وسقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله
حرفا برأسه وقد زيف قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان
اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزها عليها وهذا لا يلزم لان الحروف تتغير
احكامها ومعانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل
معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر
الحروف المركبة وعند الفراء اصله لا فابدل النون من الالف وقول
من قال ان لن يفيد التابيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد الفعل
بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن
ابرح الارض حتى ياذن لي ابي **قوله** وكي للتعليل واعلم ان كي
قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا وان كان الاول فالفعل
ينتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه
والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف

الالف كما حذف مع ساير حروف كقولك لم وفيم وان كان الثاني كان
نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول
اللام عليها في قوله تع لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله
الجار **قوله** والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك
اذن اكرمك لمن قال انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت
اكرامك جزاء لاتيانه اعلم انها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل
الذي بعدها متفرغا لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل العمل
كقولك انا اذن اكرمك فالفعل يعتمد المبتدا الواقع قبلها اعني
انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدا اسم
والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع
على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع
حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان مما يلغى وقد
وقع قبلها المبتدا كان المبتدا اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك

اذا قلت

اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم
لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط
وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له
معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك
اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها
معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط
قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان يقول لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل
منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال
الا يرى ان ان وكي ولن لا حظ لهن في الحال والحاصل ان اذن
بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال
في موضع الالغاء جايز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال
معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر

قوله أن من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة أحرف اعلم أن
تصرّف أنْ أكثر في الكلام من تصرف أخواتها فإنها أصل والبواقي
فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الإظهار
والإضمار فإن قلت كيف عدّ الدخول على الماضي من خواص أنْ
دون أخواتها وقد وجدنا إذن أيضاً تدخل على الماضي كما في قوله
إذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم أن إذن في
البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين
الشرط المقدر أو القسم المقدر وجوابه ولا تعلق لها بما
وقع بعدها والحاصل أن إذن غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظاً ولا معنى أما لفظاً فظاهر لأنه داخل على اللام المصدر
بها الماضي وأما معنى فلأنه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى
بل هي ملغاة كأنه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري إذن
وجواب ثانٍ وهو أنه ما جعل الدخول على الماضي من خواص أن

بل

بل مجموع الوصفين أعني الدخول على الماضي والإضمار ومعلوم
أن مجموع الوصفين من خواص أن وإن لم يكن أحدهما على الانفراد
من خواصه قوله وبعد حتى اعلم أن حتى حرف جر بمنزلة
إلى فإذا صادفنا الفعل بعدها وجب أن يكون منصوباً بإضمار
أن إذا قلت سرت حتى أدخلها كأنك قلت سرت حتى أن أدخلها
ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل بحتى ومما يدل على أن
العمل ههنا لأن المضمرة دون حتى قول الشاعر داويت عين
أبي الدهيق بمطلة حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور
بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم أن النصب فيه لا يحتمل إلا
بإضمار أن لأنه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان ولو كان حتى
في قولك سرت حتى أدخلها هي الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجيء
فيها منصوباً بعد الجار لأنه لا يكون في موضع واحد جاراً وناصباً والمعطوف
يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه فإذا لم يكن قبل يغلو فعل

منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر
باقٍ على اصلها وان النصب باضمار أنْ قال عبد القاهر ان في
الكلام هنا مضافًا محذوفًا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها
كقولك اتيتك خفوق النجم في اي المصدر قد اضيف اليه الزمان
ثم حذف المضاف وصار المصدر نايبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى
انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها
فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض بعد او
بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى الى ان
ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم
المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه
الآن بلفظه اما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها
الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا ساغ
للنصب هنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال **قوله** ولام كي

اذا قلت جيتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار أنْ لان اللام
الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع
اظهار أنْ معها نحو جيتك لِأنْ تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل
للعطف اعني حتى والواو والفاء واو فلو ظهر بعدها أنْ لظهر عطف
الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من
حروف العطف بل هي حرف الجر فلا بأس باظهار الاسم بعدها
واذا دخلت اللام على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار أن
نحو لئلا تعطيني لئلا يتوالى اللامان فان التلفظ به يستهجن جدا **قوله**
ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لِأفعلَ وانما لم
تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا
لتاكيد النفي فناطى ان لا تعمل النصب مراعاةً للاصل والتزم
اضمار أنْ معها ايضا لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر أن

والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يُطلب في المفتاح **قوله** واو بمعنى
الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك
الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى
الى ان وهذه العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان
لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في لنا او تعطيني الى ان
ان تعطيني وهذا خلف من القول والمصنف ترك تلك العبارة
دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بنفسها
لانها في الاصل من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل
فان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او
الا قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة بها ليس بعامل ايضا
في الفعل فوجب اضمار ان بعدها **قوله** وواو الصرف
هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو
الجمع وانما اضمر بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت
لايخلو

لايخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي عرض لها في
هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان
معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من
حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارض
وهو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا
انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فله ان ياكل
السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما
في وقت واحد وان اردت ان تكف عن كل واحد منهما فقل
لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن
والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه
كما في قولهم ما صنعت واباك **قوله** والفاء في جواب الاشياء
الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان

وذلك انهم لما قالوا ذرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك

عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو ذرني فاكرمك مثلا

قصدوا الى صنيع يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام

فنزلوا قولهم ذرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل

منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم

فقيل ذرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي

اضمار ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذا النهي كما في قوله تعالى

فلا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم

طغيان فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا

وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا

والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب

الى الحديث وانما انحصر معناها فيما ذكرنا لان الكلام موضوع

لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد

من

من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذكر

لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث

بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك

والمعنى ليكن منك تعريف بيت فزيادة مني واما التمني فنحو ليت

لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا واما العرض فانه قريب من

التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول

فاصابة خير مني ومقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول

فقد حثثته عليه ولا حثه الا على ما توده وتتمناه وليس هذا باستفهام

لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول

وانما القصد بقولك ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل

منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل

المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع

والنصب فتنقسم ثلاثة اقسام قسم جايز فيه الرفع فقط نحو ايتني

فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني علم اثره وقسم يجوز فيه
النصب والرفع نحو ايتني فحدثني ان شئت قدرت اضعف اتيان فحديثا
او ان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جاز فيه النصب
لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا وانما
لزم النصب لاجل ليت **قوله** وعلامة صحة الجواب بالفا ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفا انما يكون فيما كان
الاول سببا للاخر كما ذكرنا في ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا
للحديث اي ان اتيتنا حدثتنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت
لا ان يكون ذلك باضمار شرط **قوله** والجازمة لم ولما لنفي
الماضي وانما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل
الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله
الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل
سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها ان عملت عملها ولما بمنزلة
لم

لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت على المضارع ولم
تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع
دون الماضي الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها على الماضي كما جاز
ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل
على الفعل المستقبل والمستقبل انقل من الماضي فعدل عن
الانقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب
سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لجاز
دخولها على المضارع الذي هو الانقل **قوله** وفي لما توقع قيل
ان لم نفي فعل ولما نفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون
ذلك وكذا لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت
في معناها ان تضمنت معنى التوقع والاستطالة زمان فعلها وكذلك [...]
انك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلته بلما كان

على معنى ان لم ينفعه لك وقته **قوله** ولام الامر انما عملت لام الامر
الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار
الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا
فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على حرف واحد ان يفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد الذي تدخل على المضارع
نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت
وتسكن مع واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي
لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه
مكسورا فتسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه
نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها
بعضد حيث قالوا اعضد **قوله** ولا للنهي انما عملت لا للنهي
الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غائبين

وحاضرين

او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا
يضرب ولا تضرب ولا تضرب لا اضرب ولا نضرب **قوله**
وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي يقتضي
جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل
الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فاختير
لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني
ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت
ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فلذلك ان
لا يعمل الجزم الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها يلزم
المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال
وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيتك قلت
انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان
المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس

تقدير والمقتضي الطويل الكلام مناسب الجزم لان الجزم حذف وتخفيف ويجوز ان يكون فقوله لانه حذف بدلا من قوله لطول ما يقتضيه اي فاختير لها عمل الجزم لانه حذف وتخفيف والتخفيف يناسب الجملتين

ملتزم بعدها الاستقبال لفظا اما لم فانها لا يلزم المضارع لا النفي ولا النهي ولا بد للعمل من الملازمة هذا محل ...

لانك تقول ذلك مجوّزًا ان لا يكون قد خرج وذا الكلام على وجه

قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين اعلم ان فعل

الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين او

الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا او على العكس من ذلك اما

الاول ان تسئلني اعطك فالفعلان مجزومان فيهما جميعًا بان لان

معناه تقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما

جميعًا لان نسبته الى كل واحد منهما على التسوية واما الثاني فلا

يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت

غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل لكن

صيغتها الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه

المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزومًا واما الثالث

فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاقاته

حروف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم كما ذكرناه واما القسم

الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا فلا شك

ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو

ان اتيتني اتيك او اتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم

يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيًا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك

على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظًا ومجزوم معنى كما ان

يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظًا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر

الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا

مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط لم يترك الجزاء مجزومًا وعليه

البيت الذي انشده المصنف وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا

غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير

ويروى يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حرم وحرم و

الخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك

وقال ابو عبيدة يقال مالي حرم اذا كان لا يعطى منه شيء **قوله**

ويجئ الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء
او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب
يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان
الفاء تأتي لاتباع الشئ الشئ ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا
قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب الشرط
وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على
اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير
فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها
الجزم والحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان
ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر
فهو موقوف او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى
وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب وافترقا
بالصريح مما كان ماضيا في تأويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت
واما

واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي و
لا يبقى لتأويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم
دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل
المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك واعظم امرك
بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع
الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في
الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع
وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء
الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته مجزوم في التقدير
الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول
اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فتتأول الكلام
على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا
ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب

او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت
خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على فعل اخر فيظهر الفرق
والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه
وصح ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت
اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه
وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة
ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه
مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية
ونحو ما قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه
عن الالتباس بنحو ان تلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي هي
النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى
مفصل ليس هو في الفعل لا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق
بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب

زيد

زيد عمرو والمعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم
في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج
ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل طرفان في اقتضائه فاحتيج
ان ينفصل احدهما عن الاخر قوله ويجزم بان مضمرة اذا وقعت
ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر
عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان
ثم اثبت بعده باكرمك بجزمه علم انه جزاء لاتيانه ان
اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف
بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت
بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة
والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك
لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل
او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد

يا كلكب بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا تقتضي الاكل ولا تأتي
لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات ولهذا قال امتنع
الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان
معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يأتي
ان تقدر فعلا مثبتا كأن تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه
ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا
لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا
ذلك مطلقا فالاولى ان تضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره
بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي المنافاة لان النفي
اخبار مقطوع به مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو
للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء
لمت فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود وعلى
هذا التمني كقولك ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه

والعرض

والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما اوضحت عليه النزول
ثم جئت باظهار علم انه مبني على النزول فان قلت اليس
قولك الا تنزل للتعلي معناه ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا
انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض
لا يكون نفيا ثم من الواجب ان تعلم ان المضارع الواقع
في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان
مرفوعا اما وصفا لما سبق نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه نحو فذرهم في خوضهم يلعبون
اي لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب
عليه اي انت تغلب عليه **قوله** ومن السماعية اسماء جملة
تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان من الاسماء
ما وضعت موضع ان لقرب من الايجاز والاختصار بيانه انك
اذا قلت من تقرب اقرب كان حقه ان يقال ان تقرب زيدا

اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيعابه فاتى باسم عام مشتمل
للجميع وترك ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان
فلهذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية
فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان تضرب اضربه واذا قلت
من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على ما قيل اي انسان يكرمني
اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وصدرها اعني اكرمه والجملة الشرطية
لا يجوز ان يكون خبرا لكونها صلة من وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان
جميعا كانك قلت انسان ان يكرمني اكرمه وهي اعني من تختص
باولي العلم وعلى هذا ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه
لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصدوا الشياع اتى به وجعل نائبا
مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت
ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر

بمجموع

بمجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد
الى المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك
اي في قولك ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسانا ما ان ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع
بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية
وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية واين من الظروف
المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة
واذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقها
ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا
انى وهي بمعنى كيف الا انها تجازي بها دون كيف نحو انى تكن اكن
وهي لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك
وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون
الاصل ما ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف
الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية

بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما ومما بمنزلة
اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا
الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة
تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا للمجازاة **قوله** واى يكون واحدا
من اثنين وضع اى على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا
اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا ويكون النكرة
شايعة اضيف اليها واحدا كانت او اثنين او جماعة **قوله** ويدل
على اسميتها الى اخره قد استدل على اسمية هذه الكلمة باربعة اشياء
اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضافة تختص بالاسماء
وبدخول الجار عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو اياما تدعوا ومنع الدلايل لا تعم جميع من الاسماء
بل تختص بعضها لان اذما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك والدليل
العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور

استقلالها

استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مقصور على افادة معنى المجازاة ويدل
على اسميتها ايضا انها لا تتعرى من الاعراب المحلي على ما مر والحرف
لا يكون له اعراب بوجه ما **قوله** ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على
انها تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير
فافتقرت الى تبيينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم
اى نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم التبيين
قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة
فما دونها فانها يجب ان تضاف الى امثلة اقل العدد التي هي
افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة وان لم يكن
للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد

في التسع والتسامع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة
اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلث يبين بالمائة الا
انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة
الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس
مفردا او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد واما التبيين با
لمنصوب فقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا
لانهم لما نونوا انصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كيف
سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما
ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير
التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سبق في موضعه وحق
المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس في النكرة
المفردة تكفي ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها تضاف
الى

الى مميزها كما تضاف عشرة الا ان المميز مفرد نحو مائة درهم
وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها
عشرة عشرات والثاني مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها
ولانها تليها فجعل ما بينها مجرورا لتكون كعشرة ولم يجمع لتكون
كتسعين توفيرا على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا
مثناها الى المفرد ولم تمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الالف وانما عد
الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي
تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في ثلثة اسماء اعني من احد عشر
الى تسعة عشر اذ الكانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها
فلا بد ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون
ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عددتها في القياسية قلنا
انه جعل الاسم التام المبهم مطلقا من جملة العوامل القياسية
لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز

فيصح تعديه من جملة القياسية واما احد انواع الاسم التام المبهم
يتخير في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة
قائمة بعد اذ يمكن للقائل ان يقول الاعداد المركبة داخلة تحت
الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان يعد من القياسية
كالذي فيه نون الجمع **قوله** والثاني كم في الاستفهام عن العدد
اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل
على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك
فتنصب المميز بها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك
ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين
وهو قد سقطت للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى
الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع
فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة

المنصوبة

المنصوبة بالاستفهام والخبرية فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من
النصب لما انها نقيضة رب فيجر ما بعدها حملا على رب وجريا على
دابهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث
يتعذر الاضافة وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار
رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منوية ابدا في التقدير
وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف
اعني رب وعلى السكون لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في
وجهيها مبتدأ ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك
بمعنى كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت
اي كثيرا او اعشرين وذلك كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة
الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام
والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا
في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك ما تقابلها

ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على
اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كم رجل لقيته ولقيتهم **قوله** والثالث
كاى وكائى كلمة ركبت من كاف التشبيه واى وجعلت في معنى
كم الخبرية نحو كاى رجلا وانما نصب تمييزها لانها تمت بالتنوين فا
ستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاىٍ وكائنٍ وكاءٍ
بوزن كاعٍ وكيءٍ بوزن كيعٍ وكاءٍ بوزن كعٍ واكثر ما تستعمل مع
من وكذلك كم الخبرية **قوله** والرابع كذا كناية عن العدد
كلمة مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما
ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاى وذا
ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا
كذه كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار
بمنزلة اسم مضاف فتنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكانه
قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبين لكونها عبارة عن عدد مبهم

واذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما **قوله**
ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال وقوله
رويد لك اخره اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويستؤون بها مسدها
ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي
فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل واستوى فيه الواحد والمذكر
والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات
هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا
كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد
الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا
ذكر العوامل واما اسماء الاخبار نحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكر في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود في
الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد

وسمي به الفعل وجعل من الحذف والتغيير دليلا على انه خلع منه معنى

المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان

والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل المصدر والمصدر

لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد

ويستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى

الحال ايضا نحو ساروا رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو

اسم فعل كان الكاف حرف الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها

في ذلك والنجاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور

المحل على انه مضاف اليه **قوله** بله واسم لدع نحو بله زيدا اي

دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي

ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا **قوله** دونك وهو اسم لخذ وعليك

وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف

المضافة في الاصل وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب

الافعال

الافعال وتغني غناءها فجعلت هنا اسماء لها وعلى هذا دونك

قوله هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله

هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات

الثلث وقرئ بهن **قوله** وشتان وهو اسم لافترق نحو شتان

ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان

ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين

ولو جعل مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية

ولم يستبعد بعضهم على القياس لكون ما مبهما صالحا للواحد

والكثير **قوله** سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا

اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء

واخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لاهله

قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة

الشيء قبل وقته **قوله** وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد

فهيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد فان فيه
زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه
بعيد الا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده
وبعده واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعده من
جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان **قوله** ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه
عوامل داخلة في المبتدا والخبر كظننت واخواته الا ترى انك تقول
كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا نحو
زيد اخوك ولا ينقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب
هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراه كان الكلام كلاما
سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت
بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدا ونصبت الخبر
لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت

ناقصة

ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان فقط
لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد في انه تدل
على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث عوضت الخبر
لتكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت على
مرفوعها **قوله** والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى صار الانتقال
من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى
قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان
سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانها تدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي في هذا تامة
قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة
اوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر
الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد

صبيا

وصبيًّا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان
في المهد صبيًّا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير
من زيد اي كان الشان انت خير من زيد فكان هذه هي الناقصة
بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر
وعدّوها قسمًا مفردًا رغبةً في التفهيم والتعريف والرابع ان تكون
مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا
اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلاثة معان احدها
ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى
واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات
بجري اعتم واظهر فتكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل وقت الصباح
والثالث ان تكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيًّا وامسى

اميرًا

اميرًا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا
ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات
وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه او واختاه الا انه تساهل في
العبارة قوله وما في ما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله
ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه
وما فيها عموما لانها نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته
فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما
كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام
الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه
ايضا زال وبرح الا انه لم يستعمل الا مع حرف النافي وقد يحذف
في اللفظ للدلالة والمعنى مراد كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما في ما دام
فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر

والمصدر نائب مسد الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس

ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك

ولهذا كان الواجب فيها ان تشفع بكلام قبلها لانها ظرف لا بد له مما يقع فيه

قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا

الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما منطلق

زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضماير

وتاء التانيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم

يتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف

كليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك على الاصل كصيد

ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها

ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد

لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب

المتقدمين من البصريين بكان جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين

110

انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس

زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فينبغي ان

لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته عن الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني

افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق

الضماير وتاء التانيث الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه

شبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على

نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية

وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم

الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل

الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها واوضح للغرض المقصود

منها لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان ان مع ما في صلتها

في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب

ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا

اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى الخبر افتقاره في الوجه
الاول لانه لما ذكر أن اولاً وجرى مجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج
زيد فلا التباس بعد ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول بكاد كما في قول
الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز
في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون
فاعلا البتة ومما يدل على ان أن مع صلته في الوجه الاول في النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلك
واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير
أبؤسا قوله وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل
المضارع وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو ترفع الاسم وخبره
فعل مضارع بغير أن متأول باسم الفاعل نحو كاد زيد يخرج اي
خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد وضع موضوع للتقريب
من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون
أدل

أدل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فأبت
الى فهم وما كدت آئبا وانما حذف أن مع كاد واثبت مع عسى
لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت
كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى
اذهب في الدلالة على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله أن
يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان
الامر على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى
وقد شبه بعسى من قال قد كاد من طول البلى أن يمصحا وفرق
اخر بينهما هو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب وا
لحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك
جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون كاد
ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشيء من الشيء كما جاء
في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد أن قربه من الامارة

قد حصل بل نريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما

حتى كان هذا ذاك **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد

اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو

كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل نحو اخذ وطفق واوشك يستعمل

استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان

يجئ زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ **قوله** والنوع

الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان

ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل

على صحة المذهب الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة بهما

والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم

العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد

انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس

دليلين على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال

والاستقبال وهو على شرف الزوال والانتقال فلا يصلح ان للدلالة

على الثبوت والاستقرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار

اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان فلا بد لهما

من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح

او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام

الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد

لا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام

للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم

تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير

المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا وذلك لا يقوله

احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس

الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل

وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين

ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وانّ المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما وكذا الجمع في قولك
نعم الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس
او مضافا اليه لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على
فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في المدح الممدوح والمذموم بهما مثلا
لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل نحو
المسمّى بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان
يكون مبتدأ مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل
جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال
الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ اغناء الضمير العايد اليه ونظير ذلك
قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال
مبتدأ ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير الا ان اشتمال القتال

الثاني

الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه يسد مسد العايد اليه
والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت
نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد
وهذا على كلامين والاول على كلام **قوله** ويضمر الفاعل اذا اضمر
فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع
اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه والبيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان وذلك
نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد فترك الاول لان
النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التميز كما في عشرون
رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب
نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو
ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم **قوله** ويلحق حبذا بنعم

اللهم ان ... حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله
حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى
نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوى فيها
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال
والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف
فيها فالاسم ما هو فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان
الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب
هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتقدمها
وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة
لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا
وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا
لاسم الاشارة الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا لكنك لا تقول
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا

في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدا وخبره
زيد وهذا انما يتاتى على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون
ظاهرا كما يجب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل
حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدا محذوف كانه قيل
لما قيل حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد
مبتدا وحبذا خبره مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير
فمن جعله جملة ومن جعله اسما مفردا فلا اشكال ومن جعله
فعلا كان متضمنا لضميره والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا
وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء
مثل بئس اي يجري ساء مجرى بئس كما يجري حبذا مجرى نعم لا يفارقها
في المعنى وذلك كقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا
فساء فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره
والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء

مثلا القوم الذين كذبوا لا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط
تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد
من ان يجانس المبين قوله والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك او اليقين وكلاهما معا
من افعال القلوب قوله اذا كانت الاربع بمعنى معرفة الشيء
بصفته يريد بمعنى معرفة للشيء على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو
علمت اباك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الالفاظ وهذه الافعال
تدخل على الجملة من المبتداء والخبر ككان وان اذا قصد امضاؤها
على الشك او اليقين كظننت زيدا عالما او علمت الا ان هذه الافعال
تغير المبتداء والخبر لفظا ومعنى فينصب كل واحد منهما على المفعولية
فصار الذي كان مبتدا مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا
وتعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعد من المبتدا
والخبر كان الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا
في كون

في كون الذكر فيه راجعا الى المفعول الاول ثم ان لهذه الافعال خلا حسب
وخلت معان اخر لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي
اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او لمعنى اليقين كما في قوله
تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كانت من افعال القلوب واما اذا كان
من الظنة بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير
حجة فلا يقتضي المفعول الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت
الضالة قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين
انما لم يجز الاقتصار فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغني
المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني احد
المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا

ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهمًا ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان
معًا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيًا منسيًا كقولهم من يسمع
يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع **قوله** والغاؤها متوسطة
ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز
فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية
التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت
منطلق او زيدًا ظننت منطلقًا وانما جاز ههنا لان واحدًا من المفعولين
تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر من وجه متقدم من وجه الثالث
التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
لا حظ له في التقدم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من افعال ذات المفعولين
لان الالغاء فيها يفيد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان
بمنزلة

بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدًا اعطيت درهم وزعمت
انك تريد زيد درهم في اعطائي اخطأت **قوله** والتعليق بالاستفهام
واللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام
وكذا اللام فبطلان الفعل لا يعمل لفظًا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو
وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع النصب لان العلم واقع عليهما
وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه
الافعال اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد
الكلام وانما سمي هذا تعليقًا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على
الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظًا فكانت
معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمراة المعلقة وهي التي
ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي
وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي حسن الاخفش الاول الابتداء

وهي تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان
العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وعامل المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من
العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم
لو عري من العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير مظهر
او مضمر لم يكن مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها
غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب
ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل اسناد
الثاني الى الاول اشبها بهما لخروجهما بالاسناد عن حكم النعيق و
واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب وتشبه الاول بالفاعل
لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع
من بين ساير وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى
المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي يختص بصدد
بهذه

بهذه
المنابة وجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدا والخبر ترافعان
وجه الفريقين مذكور في الاصل **قوله** وهذا المعنى عامل فيهما يشير
الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه للجزئين عاملا فيهما
جميعا لا ما ذهب اليه آخرون من انهما بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا
والمبتدا هو العامل في الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى
والمبتدا عاملان في الخبر **قوله** وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان
يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم
عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم لمخاطبك لتحصل الفايدة هذا
هو القياس ثم انهم يبتدئون بالنكرة المخصصة كقوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة
بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى
هذا كل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما يصح لضرب من التاويل كما في الاستفهام
والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة واجل

في الارام امراة لانه متاول بانها وعلى هذا الآد رجل وقد حسن
لانه لا لبس اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه **قوله**
وقد يكونان معرفتين اذا جاز تقديمها عند ما يكون المخاطب متصورا
الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فاردت ذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف الشخص انطلق فقلت
له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في تقديم
ذلك حصول الفائدة فحيث وجدت استقام الكلام وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا و
والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فينزل منزلة
من يجهله **قوله** واعلم انهما اذا كانا معرفتين لايجوز تقديم الخبر على
المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت
انك قدمت الخبر لم يجز بل لو نعبت بقول ذلك لكان المنطلق
مبتدا وزيد خبره لايقال ان زيدا دل على الشخص فهو متعين للابتداء

اليه فيكون مبتدا قدم او اخره المنطلق يدل على المعنى النسبي للخبرية
متقدما كان او متاخرا لانا لانجعل المنطلق مبتدا الا على تاويل الشخص
الذي ينطلق ولانجعله خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد
منهما صالح لان يكون مبتدا وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدا
كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وقد ذكر ابو علي الفارسي انه يجوز تقديم
الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا علمت زيدا اخوك ومرادك
ان تخبر عن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا
وزيد خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا واما
في غير موضع الالتباس فالتقديم جايز بالاتفاق كقوله بنونا بنو
ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا لايلتبس ان المراد
هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم
بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع واكثر الكوفيين

على ان المضارع انما يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وقد
ذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به من الزوائد الاربع ومذهب
اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه
نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم
اذ لو قلت زيد كاتب كان الكلام صحيحا اذن معنوي هو
المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه
مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى
الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس شرط صحة
وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل
يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع
اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب
زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة
وموقع المبتدا اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم
الفاعل

الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون
ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قايم الزيدان وقايم الزيدون
لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هناك لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان
صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا يجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم
كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان
الاصل ان يقال كاد زيد قايما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت
فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا
يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل
بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فانى
يعمل فيه العامل الا تراك تقول من اين جيت فتفتح اين وان كان
قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى الثالث
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو
العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا قلت

مررت بالرجل الكريم وجائني الرجل الكريم ورائيت الرجل الكريم فالعامل
في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف
بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعرى المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد كذلك كان ابو علي
يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من
الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما
الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء
الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف
بواسطة الموصوف **قوله** ويحتج الاول بقولهم يا عمر الجواد
استدل ابو علي ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات
ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر
الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا لكان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما بان كان احديهما

اعرابا

اعرابا والآخر بناء ومذا معنى قوله ان المؤثر فيهما لو كان واحدا
لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور
الذي هو فيهما كعب بن امامة وابن سعدى اسامة بافضل منك
يا عمر الجواد اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال
ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا و
عمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما
واحدا كما في ذهب امس الدابر

الباب الخامس

في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه فهي خمسة الاول المضمر قالوا ان
الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارية عليه على ما سلف
في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لا يختص بواحد من جنسه فتكون
شايعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع
ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم

يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره
اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا
الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل ضربته لان رجلا وان
كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
فصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرره عند السامع
معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته زيدا في
قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا
واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد على الشيء
انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير هو ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما هو لغيرهما **قوله** والثاني العلم الخاص اي انه الذي علق على شيء
بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن
المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول
بكرا

بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد الخاص احترازا
عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم
قد يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد
يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما **قوله** والثالث
ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها الا يرى انها لا تثبت في الدرج وعند الخليل
ان حرف التعريف أل كهل وبل وانما استمر التخفيف بالهمزة
لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون
المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها
فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف
الجنس وان كان الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى
بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء
يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر

فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك
فيه ولا يسع الاستغراق كقوله تعالى اخاف ان ياكله الذيب
فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق **قوله** والرابع المبهم
وهو شيئان قالوا انهم ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر
ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني عن قصة او لا يكون و
والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت
المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى
الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا
جنس كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية
فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر
والنصب كما قالوا في مسلمان ومسلمين فكذا اللذان واللذين قلنا
عن هذا جوابان احدهما لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم
ومسلمان

ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ
موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال النصب والجر
ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال
النصب والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة في الضماير لا يكون اعرابا ومما يدلك على ان هذان ليس
بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا يحذف
بل ينقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني
ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قلبه
في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل
من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية الحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك في الموصولات نحو الذي والتي الموصول
ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قايم زيد وانما

ولا بلام التعريف ح

توقفت بصلتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها لذي
على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل
الذي فعل كذا فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل
بالرجل لذي فعل كذا لم يحصل ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام
هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءني من عرفته
فيكون بمنزلة الذي عرفته **قوله** فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى
الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب ابوه
عمرو والذي في الدار اباك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر
والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفات اعني انها
من الجمل التي يتطرق عليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر
والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا
عمرو واذا لم تكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت
الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء

معلوم

معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان في الخبر وعلى هذا التعجب ولو قلت جاءني
الذي ما اكرمه واكرم به لم يجز لان التعجب منهم عاز عن البيان
اذ الانسان متعجب مما يشتبهم عليه سببه فان اتيت بالقول
مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو
اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة
صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو فيها
اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزلا منزلة اسم واحد
فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا
متسع في كلامهم نحو قوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو
ذلك وقل ما تجيء آية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف
العائد فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان
من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم
ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجملة لان الجمل لا تكون

الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف

بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف

بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس

بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت

برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون

معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا

قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافدته بذلك انه ذاك

ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة جلت

ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان

وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم

قوله ولما ليس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك

نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام الذي

من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيف الى المعرفة

اوله ما بال عينيك عن كراها قد جفت مسبلة تشتكي لما عرفت

دار السلمى بعد حول قد عفت بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف

الا الاسماء التي ضربت في الابهام بعرق فانها نكرات وان

اضيف الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه فقد سبقت

الاشارة فيما تقدم **الفصل الثاني في المذكر والمؤنث**

المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء احتراز

بذلك عن التاء في بيت واخت فانها بدل عن الواو وليست

للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف

على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وتقف على تاء

التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمة ومنه قول الشاعر

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في

الوقف كما تجي للتانيث تجي لشبه التانيث كمجيئها للفرق

بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة

في نحو علامة ونسابة ولتاكيد معنى الجمع نحو حجارة وللدلالة على النسب او التعريب

كمالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتأنيث
كونها فروعاً للاصول فرعية التأنيث للتذكير **قوله** ولا الف
الالف يجيء للتأنيث مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء و
والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة قد تكون مختصة بالمؤنث
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى كشعبى
بضم الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء
وكسرها وسكون العين فان الفها قد يكون للتأنيث كسلمى
ومعزى ورضوى وقد يكون للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها
للتأنيث امتناع الصيغة من الحاق التاء وورده غير منصرف
في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها السآمة
قوله وهي على ضربين اعلم ان التأنيث الحقيقي ما بازائه ذكر
من الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك
بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي

لاصالة

لاصالته اقوى من غيره فاوجب لزوم الحاق العلامة بالفعل المسند اليه
نحو جاءت هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير
الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازاً مستمراً وان كان الاحسن
طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا
ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد
عن الفعل ولم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة
لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه
موعظة من ربه ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير
الفصل من غير قبح ففي الفصل احسن ثم ان تأنيث البهائم
وان كان حقيقياً الا انه دون تأنيث الآدميين لان البهائم
لا تتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تذكيرها وتأنيثها
ذلك القصد فاشبه التأنيث غير الحقيقي فاجيز سار الناقة
وان لم يجز جاء هند **قوله** واللفظي على ثلثة اضرب التأنيث

بلفظ

غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى والهواء

وقد لا يكون ثم ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض ونعل

بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت التاء دون غيرها من علامات

التأنيث لكثرتها ولانها ام العلامات ومثل هذا يسمى مؤنثا سماعيا

لانه يحفظ من العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء

ان كان ثلثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد نحو الشمس طلعت

وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان

على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق

فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر

في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث على ما قد سلف

في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديمة ووديئة حيث اظهر التاء

في الرباعي وعكس عريب ودريس ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون

بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما

اي

كما ان التأنيث فرع على التذكير والثاني ان جمع المكسر

فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كانت تأنيثه لاجل

المشابهة كان تأنيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة

وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر

المكسر وبين جمع المؤنث المصحح نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات

وقوله تعالى وقال نسوة قال جار الله العلامة نسوة اسم مفرد

لجمع المرأة وتأنيثه غير حقيقي كتأنيث الامة الجماعة الناس

وقيل انما قال وقال نسوة على تأويل جمع من النساء

وقيل حملت على معنى الجماعة وتأنيث الجماعة ليس بحقيقي

وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشبه التأنيث

الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص

بالذكور ولم تتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو

ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استونفت له صيغة اخرى

قوله هذا اذا كان الفعل مسندًا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في
المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم
نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق
العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف
اسناده الى ضميرها ام الى اسم آخر يجي نحو طلع شعاعها او قرنها
مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع نحو لك الشمس طالع
ووجه الامتناع هناك لان الخبر المؤنث حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره
وتانيثه وجهه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا او
وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع
لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا
اذا اسند الى الضمير المستكن ولك ان تسنده الى البارز
نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب يقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة
خلت

خلت وما ذلك بطريقة لازب قوله والناس والانام والرهط
مذكرا الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان
لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا
الالف واللام عوضا عن الهمزة والالم يجتمعا معا في قوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام
فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله
معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع
له ولا واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط
والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله
تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم
فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل
الابيات التي اوردها المصنف الان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل الناس
مقدر فيه والا لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري القوم

للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تع لا
يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما دخل النساء فيه
على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كان للادميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث
وان صغرت لم يدخل الهاء وانما تلحق تاء التانيث فعله ويدخل
الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل لان التانيث
لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المص بخلافه حيث فرق
بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله والنخل والتمر مما بينه
وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء
للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما
فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ لان
اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل
منقعر

منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع انه ولكثرة
مشابهته بساير الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك
اذا قلت شاة مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان
الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا شاة
ذكر وهذه حمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة
عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكست قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة
لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد
وقد انث التذكير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار
النسوة واستحق الغاء الوزن ومنع عن زيادة تاء اخرى
لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء وهذا في
الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما

سبيل القياس قالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة و
واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر
تؤنث الاسم الاول دون الثانى مع ما ينقضت عليها لما تنزلا
منزلة اسم واحد كره اثبات علامتى التانيث فيهما لامتناع
اجتماعهما فى اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة
تؤنث احدى ولم تسقط التاء التى سقوطها علامة من عشرة
لئلا يجتمع علامتا التانيث اعنى اثبات الالف فى احدى وسقوط
التاء من العشرة وفى المذكر تسقط التاء من العشرة
لئلا يجتمع علامتا تذكير فى اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا
واثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلث عشرة امرأة
وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء فى الاسم الاول فى المذكر
وتسقطها من الاسم الثانى وفى المؤنث بالعكس وشين
العشرة تسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم ولما الحق باخره

الواو

الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث
فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة **قوله** والاسمان
مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء
الاسمين فى الاعداد المركبة والا اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب
الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثنى عشر ومررت
باثنى عشر وذلك لانهم جعلوا آخر شطريه اعنى عشر بمنزلة
النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما
لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك
لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة
النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا **قوله الفصل الثالث**
فى التوابع وهى الكلمات التى لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهى خمسة **قوله** اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير
فائدة التوكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان فى كلام

الجائز نحو مررت بزيد اى بالمكان الذى يقرب منه زيد وقوله
تع فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرائيل
فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذى فى مررت بزيد
وقوله تع فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز الذى فى قوله فنادته
الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءنى زيد نفسه ولا يسوغ فى النكرة
لا تقول جاءنى رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا
ان النكرة شائعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة فلا تفتقر الى تاكيد لان
تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثانى ان التاكيد يدل على التخصيص
والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم تدافعا والكوفيون
اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو صمت ليلة كلها لان الليلة
موقتة محدودة فان يقام فى بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى
الذى وضع التوكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت
البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التوكيد يجيء فى كلام

على

على وجهين بتكرير صريح نحو جاءنى زيد زيد وهو الذى عبر عنه المص
بالتكرير مطلقا فانه جار فى كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جاءنى زيد نفسه وهو الذى عبر
عنه المص بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس
لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية
والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا مستقيما
نحو جاءنى نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق فى صدر الكتاب
انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا الجمع او شيء ذو اجزاء مقصورة
نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك
اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون فى معناه كما هو
اتباع له ولا يجيء الا على اثره لو قلت جاءنى القوم اكتعون لم يجز
وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروى بالضاد
المعجمة قال الازهرى انه تصحيف وعن ابن كيسان تبدا بايتهن

شيت عن هذه الثلثة بعدها اى بعد اجمعين وعن بعضهم جائنى القوم
اكتعون وليس بالاعرف انما جمع بين كل واجمعين فى قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس
فانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون
لكان لا يدرى اسجدوا فى وقت واحد او فى اوقات مختلفة فقرن
به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم فى دفعة
واحدة هكذا ذكره ابو العباس **قوله** الصفة وهى الاسم الدال
على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هى لفظ يذكر بعد الشئ من
الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له فى النكرات نحو جائنى رجل
عالم وتوضيحا فى المعارف نحو جائنى الرجل العالم وقيل هى التفرقة
بين المشتركين فى الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير ففصل
بين شخصين مشتركين فى اسم رجل وقد تجيئ لمجرد الثناء والتعظيم
كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه تعالى او لما يضاد ذلك من الذم

والتحقير

والتحقير ولمجرد التوكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة
اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت
برجل عالم واما الثانى فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل
وانما هو حال العدو وهو من سببه والغرض بالسبب ان يصله ضمير
راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشئ يوصف بخمسة اشياء
الاول ما كان فعلا للموصوف او لشئ من سببه نحو مررت برجل قايم وامرأة
قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث ففى الوصف بهذا ضمير
عايد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قايم ابوه فترفع الاب
باسم الفاعل وهو صفة للذى قبله لان الفاعل من سببه فعل ما هو
من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلام لم يجز
لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثانى ما كان
حلية من الموصوف او من شئ من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه
والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل والفرق بين هذا

وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج
ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك
واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطويل والقصير
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين منه نصيب بل كان يعرف
بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم
وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب
نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول
هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي فانخرط
في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول
رجل هندي غلامه فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى
ساير الصفات في لحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع وتنزل
منزلة حسن وشريف مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف
باسماء الاجناس يتوسل فيه بذو نحو مررت برجل ذي مال ومررت بامرأة

ذات

ذات سوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا باجناس لم تتأت لهم ان يقولوا
رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف
باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فيصح
لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا
ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت برجل صاحبك
بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط
ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف
بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم
فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان القصد للجنس فهي
تتصف ببعضه كانه قيل امرأة متحلية متزينة واما الذوات
باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا يرى ان زيدا
لا يكون صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو

وانما جاز ان يضاف الى الموف باللام نحو مررت بزيد ذي المال
لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع
كونه معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة
فيه بخلاف المضمرات والعلم واعلم ان اعراب هذا الاسم
حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سبق في صدر
الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه
نحو مررت بامراة ذات مال وكذا الجمع نحو هن نسوة ذوات مال
ومررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر حال النصب
ولا تستعمل اما في التثنية والجمع كسلما ومسلمون قوله
وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا
للموصوف فهي توافق الموصوف في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة
لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان تتبعها
ما يدخل

ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ
الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة واحدة
وهكذا الحكم في التنكير والتعريف لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون
واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان يقول
جائني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص و
وظريف على الشايع او العموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبها
وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان تنصب
على العامل عليهما جميعا فتوافق لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت
الصفة فعلا للموصوف واما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه
في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول
مررت برجل حسنة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قايم ابوهم وذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه

لم يكن هي موصوفة فيجوز ان تطابقه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وجمعا
اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون
المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها
الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف
اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم
ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب
بدليل احتماله ضميره وتأنيثها في امراة كريمة الاب تدل على ذلك واذا
تنزل الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء
وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
لما ذكرنا **قوله** والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل
التبيين والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام
والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت
بقومك ثلثيهم مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثيهم

بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تع للذين استضعفوا
لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك اليه المبدل منه
فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض
متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله
وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التوكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول
واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان يقول زيد رايت
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدا ثم البدل يجيء على اربعة
اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ
هو زيد وعلى هذا قوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد

ولابد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال
نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه
صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل
حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فذكرت
المقصود ولا يأتي الا في بداية الكلام والاحسن ان يستعمل فيه
بل نحو مررت برجل بل حمار فهذا انواع البدل الاربع ووجه الحصر على ما ذكره
بعض المتأخرين وهو ان البدل لا يخ من ان يكون عين المبدل منه
اولا والثاني اما ان يكون بعضه اولم يكن والثالث اما ان يكون المبدل
منه ملتبسا به اولم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض
من الكل والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا
يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل
من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من الاشتمال ثم ان
البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع
من جهة

الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما اشترطه الصفة بل يجوز ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا
ان يكون موصوفة لتحقق وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد
لايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جائني ابو
عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله
الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جائني زيد ابو عبد الله اذا كان يعرف
بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي
يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا
من معنى لوجوده في الموصوف وانه لايكون مشتقا وان عطف
البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذا افرد

طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم يتقدم جريه عليه
لم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صيغة الطويل على الجملة وان العطف
والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان
كان احدهما اوفى عند السامع من الآخر واما الصفة والموصوف
فهما اسمان اجري مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين
البدل ان البدل هو المقصود وورود الاول كالبساط لذكره
وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول دون
الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف
عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع
ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر
وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة
قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع
المطلق

المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف تشترك كلها
في جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها
في هذا المعنى تفترق قالوا الواو للجمع المطلق وهي الاخ للحروف العاطفة
لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك
معنى آخر فتكون هي الاصل والدلايل على انها تفيد الجمع المطلق من غير
ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي
الى الشافعي ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا
واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم
فانهما يفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ
وثم توجبه مع التراخي ومن ثمة لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا
بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر واما قوله تع وكم من قرية اهلكناها
باسنا بياتا وقوله تع واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتأول بانه لما اهلكها حكم بان البأس قد جاءها

وبثبات الامتداد ودوامه واما حتى فهو موضوع لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكره المص هنا **قوله** واو لاحد الشيئين
او الاشياء او تجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا
اذا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك شك جوزت له ان تكون
ضربت عمرا فاتيت باو او اردت انك ضربت واحدا منهما وقد
يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو على انك تستفهم المخاطب
عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب
احدهما لا بعينه ولا يجوز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو
تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر و
والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق
هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو
جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا باقدام
على احدهما واما بمنزلة او في جميع المعاني نحو جائني اما زيد واما عمرو

137

واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين
والجمهور انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها ووافقه
المص حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة **قوله**
وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام تجيء على ضربين احدهما ان
يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك
ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا
والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهو متصلة واذا كانت
متصلة يصح ان يقال ايهما والاتصال ان تكون معادلة للهمزة
الاستفهام وقرينة لها حتى يكون جميعا بمعنى اي والفصل بينها
وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتعيين
ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام
بذكر احدهما نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو ان كان عنده عمرو

وللجواب مع أو ولا ونعم والكلا ان تكون منقطعة وتقع في الاستفهام
والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عمرو فكانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن السؤال فاضربت عنه واستأنفت
سؤالا عنه آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام
المنقطعة في معنى بل مع الهمزة فلا بد معها من اعادة الخبر وفرقا
بينها وبين المتصلة واما الثاني فنحو قولك انها لابل ام شاء كانك
رأيت شبحا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب
اعتقادك ثم اعترضك شك فجوزت له ان يكون شاء
فاضربت عن الاخبار آخذا في السؤال عن كونه شاء فقلت
ام شاء اي بل اهي شاء. **قوله** ولا للنفي بعد الاثبات اعلم
ان لا وبل ولكن مشتركة في ان المعطوف بها يغاير المعطوف
عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل
على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات
لا تقول

لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض
عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت
قاصدا الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك
فاضربت عنه الى عمرو وقالوا انقيضه لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب
للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع
بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت
نفي المجيء عن زيد واخبرت من ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد
ونقل عن عبد القاهر رحمه الله ان هذا على وجهين احدهما ان يكون
التقدير ما جاء زيد بل ما جاء عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي
المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى
ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته
لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف
النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد

لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي
دون الايجاب. لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا مثلها في عطف المفرد
على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز
الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جائني زيد لكن عمرو لم
يجئ والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

قوله الفصل الرابع الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره
على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب
علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق
الى التحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب
الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه
وهو ما بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الآتي

هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا
لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول
لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى التسعة
فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف انتهاجا لمنهج التوازي
والتعادل قوله والملحق بالفاعل حجة جمهور النحويين
على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه خلافا لابن فصال لنا ما روي
عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا
الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة
الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتداء
وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب ثاني الاثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتداء ابدا او في الغالب ثالث
ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العايد منه اليه ولا شك في تقديم الاثنين

على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها **قوله** والمفعول معه انما سمي المصدر مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا
كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا لانه
مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك
لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر
المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال شبه خاص بالظرف لكونها
مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف
قوله ولا الاصل للمضاف اليه بالاضافة المعنوية انما كان
الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور لفظا مرفوع
او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين
وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما
سبق

سبق **قوله** واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية ولا
مفعولية وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل
لان وضع الاعراب على تمييز بين المعاني المختلفة ومحل توارد هذه
المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير
واما الفعل فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة التي سبق
ذكرها في صدر الكتاب **قوله** وقد يقال الاعراب صريح وغير
صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا
انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت
اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة مست
الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب

او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناؤها ويحصل لهم الغرض
المقصود من التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها
للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لم يوجد فيها
اختلاف الآخر باختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح **قوله** وهي على ضربين متصل
وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف المتصل
بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل
المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم
ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او
مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت
وضربا وضربوا وضربنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب وهو
ثم المستكن اما ان يكون لازما ان لا يسند الفعل الا اليه
وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا
كان

منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى اصله ذكما بانه مذهب
اخوانه ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال
الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لا ولو رماه باباه
فيس وارد على هذا ثم اعلم ان هذه الاسماء متى اضيف الى
ياء المتكلم لم ترد حروف العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع
نحو ابي واخي ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة
ردت فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس على ما سيجيء واما اضافتها الى ذوي ارومتها ذو وبارك
فشاذ والثاني المثنى والجمع المصحح وانما جعل اعرابها بالحروف لانها
متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة
فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما خص التثنية بالالف

والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد منها
بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحدة ضرورة ووجه اختصاص
الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من
الجمع السالم لاختصاص السالم بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف
اخف من الواو فخص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة
فهي علم الرفع اولى منها علم غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف
لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف
في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو في الجمع علامتها
قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر و[illegible] هذا على
خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب
دون الرفع فاشتركا في الحكم اولى وانما جعلا اي الالف والواو علا
متي الرفع في التثنية والجمع وجعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة

وقد يكون للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا
ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب المصدر اما
ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا
واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في
الاشتقاق كقوله تعالى انبتكم من الارض نباتا وان لم يكن مصدر انبتكم
الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني
فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد
مسده وليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا
ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا
لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان العام
لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سقط ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول
اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته عليه فما جاز ان لا ينصب
اسما بعينه ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت

لا يدل على القربة او القربتين وانما هو الدال على القرب مطلقاً

قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه

ظرفاً لانه يحل للافعال تشبيهاً له بالاواني التي تحل فيها الاشياء، وقد

سماه الكوفيون محلاً لحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمه

ومحدوده وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو

الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور سواء كان لازما او متعديا

نحو سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من المكان

كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو كما عسل الطريق الثعلب

معدود من الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف

الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ظروف المكان

لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى

الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان

واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه

منه بمنزلته من عمرو وزيد فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في

المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم

غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل

ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد

يكون مشتملا على كل زمان من مبتدأ خلق الله تعالى العالم الى وقت

حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان مستقبل

والثاني ان هذه الظروف لا تتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير

تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال

يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به

مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف المكانية

وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث

عِند وعَند وعُند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه

وقد تدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت

اما عنده خطاء ولا كذلك امام وخلف لانك تقول امامك
خير من ورائك والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون
منصوبا ابدا نحو عنده وسوى من ظروف المكان وذات من ظروف
الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان
واليوم والوقت ونحوهما من الزمان **قوله** ووسط الدار
بالسكون قال الشيخ جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون
وبين وسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما لو قلت ضربته وسط راسه اى اوجدت الاعتماد
وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه اى ضربت جرم راسه
لان الوسط الجرم والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري
يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك
وقال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط
بالتحريك ثم قال وربما تسكن وليس بالوجه **قوله** واما دخلت

واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود ومكان
حقها ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي
الى انه فعل متعد نصب الدار نحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله
بان مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة
نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت **قوله**
والمفعول له علة الاقدام على الفعل انما عد من المنصوبات العامة
لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون
مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شي
من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وجئت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب لانه
في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن يتحقق
بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج

عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل
فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلاً لغير من له الفعل الاول
فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن
الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله
وجب مخافة الشر ايراد هذا المثال بوزن الفوائد وهي ان المفعول له
كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي ايضا وان المفعول له ليس يجب ان
يكون غرضاً للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه عذراً له
سواء كان غرضاً او غير غرض والا لما جاز ذلك مخافة الشر لان المخافة
لا يكون غرضاً وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافاً لابن السراج
قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتقييده
من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي
عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه

لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر
الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف وانها
لا تعمل والاخفش قاس انتصابه بعد الواو على انتصاب مع
نحو جئت معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في قولك
استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا اوقعوا الواو
مقام مع وكان الواو حرفاً لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب
مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله
والحال من المنصوب العام الحال في حقيقة الحال بيان الهيئة التي عليها
صاحب الحال عند ملابسة الفعل له وقوعاً منه او عليه نحو جاءني
زيد راكباً فان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت
زيداً قائماً فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا
تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول به ثم انه اما ان يكون
فاعلاً او مفعولاً لفظاً وذلك عند ما يكون العامل فعلاً صريحاً او ما يشبهه

من الصفات العاملة عملا او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو

ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل

معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان

زيدا مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد او انبه اليه قائما لما

ان ها من معنى التنبيه وذا من معنى الاشارة وانما قال هي جواب

كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فلا بد ان يكون الحال

مقولا في جوابه **قوله** وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال

ان تكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا

اشتبهت الحال بالصفة ... وجه اختصاص

الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه

سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل

واذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره **قوله**

فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها **اعلم** ان نصب الحال

قلت انا

في قولك نحن فعلنا او زيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن

ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوثق للتثنية لفظ يدل على

الاثنين فما فوقه وبني على الضم لانه ينبئ على معنيين نحو نحن ومثله

قط وحيث واما انت فهو ضمير للخطاب والاسم باتفاق منهم

ان والتاء للخطاب ولا محل لهما من الاعراب بخلافها في ضربت

وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت وانت ولم يقولوا

انت بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا

فيها النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكانت غنة في الخيشوم

فاذن حركت وآثروا الفتح لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب وقالوا

انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو

بين الفساد وانما اختص الفتح بالمذكر والكسرة للمؤنث تقديما

لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسرة ظنه ثم

قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وهم وكان القياس

انتما وانتوا لان علم التثنية هو الالف في علم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا
عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا
ولانهم لو قالوا انتا كما قال الشاعر وحياك الاله فكيف انتا انتوا
لزمهم ان يقولوا انتموا هو واو كان يفضي الى اجتماع المعتلين في
آخر غير المتمكن فلم يقولوا يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هو
ميمًا لان الميم من مخرج الواو وهي اجدر على الحركة التزموا الميم في جميع
الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل مراجعته في الضرورة
والاضمار وجوبه في مثل انلزمكموها ونحوه وانما حذف
الواو تخفيفا حين امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية للالتباس
التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به
اولى وانما ضم ما قبل الميم فيهما وانتما في المذكر والمؤنث
لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي
اتباعًا ولانهم جعلوا حركة ما قبل التثنية من جنسها في المظهر

فيه نحو زيدان فجعلوا ايضا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها و
واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشتركوا في الجمع
جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجعلوا
بينهما بالالف والتاء اتباعا للمنى لفظا بين الفرع والاصل اعني المظهر
والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت
لان الاصل همن وانتمن فقلبت الميم نونا فادغمت واما المنفصل
المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف
ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق
من الاعراب نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل
باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل
بما حكاه من العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع
منها هو التاء في ضربت وهي مضموم للمتكلم ومفتوح للمخاطب المذكر

ومكسور للمخاطب المؤنث وقد استوى المتكلم باقوى الحركات
وانما فتحت في مخاطب المذكر وكسرت في لخطاب المؤنث
لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل
انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب
اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما المتصل
في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يزيدوا
الميم فرقا بين المستكن والبارز وذلك ضربا تثنية للمستكن
في زيد ضرب وضربنا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر
والمؤنث اذ امكنهم الفرق هنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم
يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هنالك التاء للمخاطب
فزيادة ثانية يفضي لاجتماع التانيث وهو مستشنع جدا وقالوا
في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان احدى النونين هناك

بدل

بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة
بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن
في زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب
الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل
ويتميز بين الاحوال بالزوايد التي الحقت في صدره وتقول
في الغايبين والغايبين يضربان يضربون كما قالوا ضربا و
ضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية
النون وتقول في الغايبتين تضربان ولم تلحقوا اخره التاء
لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا
في جمع الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان
وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز
والمستكن تقول في المؤنث المخاطبة تضربين وتلحق الياء
باخره علما لضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب

تمنع من زيادة تاء اخرى بخلاف الياء لانها علم للمؤنث ايضا
في هذي وتقول في التثنية تضربان ولم بينها وبين المذكر
كما لا يفرق في الماضي مفردة وتقول في الجمع تضربن كما قالوا
يضربن في الغايب وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة
في اوله تغني عن ابرازه ويؤمن اللبس وحكم الامر حكم مخاطب
المضارع الا في اتصال نون الواو لانه مبني او مجزوم
ويمنع النون تسقط في الجزم واما متصل المنصوب فهو
الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ
المجرور كلفظ المنصوب عليها تقدم قوله الا ان ياء المتكلم
في المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير
منصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني و يضربني صيانة للفعل
من ان يلحقه الكسر فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في
اوانه جزم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل
انني

انني وكذا اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الا
ستعمال على على ليت نحو اني وكاني ولكني ولعلي ولا يقال
ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد
نحو غلامي ولي وبي لان الاسم والحرف لم يجب صونهما عن
الكسر الا في مني وعني وقدي وقطي لانها لما كانت مبنية
على السكون عمدا الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا
من ان تزيله الكسرة قوله وياء المتكلم اذا كان معه
غيره يكون ما قبله ساكنا في المرفوع وفي المنصوب باقيا
على حاله وانما اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه
الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا ولم تقلب الواو
والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا
واكرمنا ودعانا واكرمنا رمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء

من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا

قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم

ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما بين

ان الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار

رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي

رب مهمة مسود الجوانب خالي الطرق والكوفيون على

ان الاسم مجرور بالواو او تنزلها منزلة رب والبصريون

على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد

الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن

ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام

يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يونثه ومعنى

الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم

وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل

نحو

150

نحو قوله بل بلدة ذي صعد واصباب اي بل رب بلدة والبلد

ههنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد

قوله ومن ذلك اضمار كان في قولهم الناس مجزيون

باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه

احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع

الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع

اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني

لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية

والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمر والخبر

محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان

في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف

خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على

ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان

علىٰ خبر فهو يجري خبرًا وهذا الوجه هو دون الاول لقلة حذف

خبر كان والثالث على خبر فهو يجري خبرا والرابع ان الاول

على ما ذكرنا في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث ترفع

قوله فهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل

السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما تري

في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه وفي الجازم من الاشياء

الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان من حروف

الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء

في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم

ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث

يكون عليه دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد

رايت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرت اذ الحال

يدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت

الهلال

الهلال باضمار ابصروا وقوله للمتهلين وللمستهلين معناه

لاجل المتهلين او في حقه لا ان يكون المستهل المخاطب ولهذا

كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون تريد وابصرتم واما

الثاني فنحو قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار

نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا

هودا لانك لما اضربت عن قولهم كونوا هودا لانك لما اضمرت

ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد نتبع ومنه

قولك لمن يقول لك من فعل هذا فتقول زيد باضمار

فعل ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتدائية وذلك

لان جواب من فعل فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب

السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا

لا زيد بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار من قبيل القسم

الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل

على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم عليه
وهو قوله تعالى كونوا هودًا او نصارى وفيما يضمر عامله على
شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله بعقبه وفي
الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع
فنحو قولهم هل زيد خرج فان ارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره
الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره
عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي الفعل
فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد
لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من اقتضاء
الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب
باضمار فعل يفسره الظاهر والمعنى ضربت عبد الله
ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه
بضميره

بضميره وغير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان
يكون عين المظهر كما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به
اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او
ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت غلامه لان
اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام وهذا باب الاطناب
فيه مجال لكنه يفضي الى الاملال فاقتصرت على هذا القدر
فليس الري عن التشاف تم الكتاب بعون الله
وحسن توفيقه وقد وقع الفراغ عن كتابة هذا الكتاب
الشريف المسمى بضوء شرح المصباح في
وقت الصباح يوم الجمعة من شهر ربيع الاخر
سنة ٩٧١

باب ونزول بعض حروف مكان بعض من مكان ما

على ومكان بعد ومكان الواو ومكان الباء

ومكان في ومكان عن الباء مكان مع ومكان عن

ومكان على ومكان من ومكان اللام عن مكان الباء و

مكان من ومكان على ومكان بعد اللام مكان الى

ومكان في و ومكان عند على مكان عن ومكان عند

ومكان من مع مكان على ومكان بعد الى مكان مع

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısmı Hacı Mahmud Efendi
Yeni Kayıt No 5978
Eski Kayıt No

153

بعد مكان مع شعر

فساد كبير عالم متهتك اكبر منه

جاهل متنسك هما فتنة للعالمين

عظيمة لمن بهما في دينه يتمسك تمت شعر

فساد كبير عالم متهتك اكبر من جاهل

مرحبا

بسم الله الرحمن الرحيم شعر

فساد كبير عالم متهتك اكبر منه جاهل

متنسك هما فتنة للعالمين عظيمة لمن بهما

في دينه يتمسك تمت الشعر

صبت علي مصايب لو انها

صبت علي الايام صرن لياليا

العلم بلا عمل كالطير بلا جناح

شعر

ولانت اشجع من اسامة

اذ دعيت نزال ولج في الذعر

شعر

عسى الكرب الذي امسيت

فيه يكون وراءه فرج قريب

شعر

فاما الفتى الا قتال الديكر

كل مولود يولد على فطرة الاسلام ثم ابواه يهودانه او ينصرانه ويمجسانه